ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

The Impact of the International Unipolarity System on Armed Conflict in the Post-Cold War Era - A Descriptive Analytical Study -

Dr. Ibrahim Mohammad Al-Nawafla
College of Rights, Aqaba University of Technology, Aqaba, Jordan
inawafleh@aut.edu.jo

Article info.

Article history:
- Received 10 Aug 2022
- Accepted 22 Aug 2022
- Available online 1 Dec 2022

Keywords:
- sovereignty.
- violations.
- human rights.
- self-determination.
- humanitarian international.

Abstract: The Changes in the phenomenon of armed conflict in the post-bipolar era, has changed the contours of the war, making its methods, mechanisms and objectives more sophisticated and deadlier for civilians and civilian objects, as well as its adverse effects on combatants and military installations, At an era when one international pole prevailed, and witnessed the active role of war brokers and death traffickers, the so-called shadow soldiers, who set up mercenaries as insurance companies, to secure those seeking protection for the price. That contravened the Charter of the United Nations and the 1997 United Nations Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries, constituted a crime and violated the principles of international law in territorial sovereignty, the right of States to territorial integrity and the right of peoples to self-determination. It also violates the principles of international humanitarian and human rights law.

The study concluded that the system of international bipolarity was more guaranteed for international stability than the system of international unipolarity, which had contributed to fuelling international conflicts, led to the emergence of new and deadly forms of armed conflict, which had contributed to further violations of human rights at the international level, and led to the collapse of developing countries' own capacities. The study recommended that States develop their legislation to limit the use of their land and recruit their nationals to serve mercenaries, whose activities were aimed at undermining the integrity of the State's territory, overthrowing the political system, violating human rights or undermining the right to self-determination.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

أثر النظام الدوليّ أحادي القطبية على النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة - دراسة وصفية تحليلية -

د. إبراهيم محمد النوافلة
كلية الحقوق، جامعة العقبة للتكنولوجيا، العقبة، الأردن
inawafleh@aut.edu.jo

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٠ / اب / ٢٠٢٢
- القبول : ٢٢ / اب / ٢٠٢٢
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية :
- سيادة.
- انتهاكات.
- حقوق انسان.
- تقرير مصير.
- دولي انساني.

الخلاصة: إن التغيرات التي طرأت على ظاهرة النزاعات المسلحة في حقبةِ ما بعد ثنائيّةِ القطبين الدوليّين، قد غيّرت ملامح الحرب، فأصبحت أساليبُها وآلياتها وأهدافها أكثرَ تطوّراً وفتكاً بالمدنيين والأعيان المدنيّة، إلى جانب آثارها الضارة في المقاتلين والمنشآت العسكريّة، وذلك في حقبةٍ ساد فيها قطب دوليّ واحد، وشهدت دورٍ نشطٍ لسماسرة الحرب وتجار الموت وهم ما يسمّون بجنود الظل فأسّسوا من المرتزقة شركات للتأمين، لتأمين من يسعى إلى الحماية مقابل الثمن. وذلك يناهض ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيدِ المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لسنة ١٩٩٧، ويشكل جريمة وينتهك مبادئ القانون الدولي في السيادة الإقليمية، وحق الدول في سلامة أراضيها وحق الشعوب في تقرير مصيرها. كما ينتهك مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.

وقد خلصت الدراسة إلى إن نظام الثنائية القطبية الدوليّة أكثر ضماناً للاستقرار الدولي من نظام الأحادية القطبية الدوليّة، الذي ساهم في إذكاء النزاعات الدوليّة، وقاد إلى بروز أشكال جديدة وفتّاكة من النزاعات المسلحة، التي ساهمت في مزيد من الانتهاكات لحقوق الانسان على المستوى الدولي، كما أدى إلى انهيار القدرات الذاتية للدول النامية. وقد أوصت الدراسة الدول بتطوير تشريعاتها للحد من استخدام اراضيها وتجنيد رعاياها لخدمة المرتزقة، الذين تستهدف نشاطاتهم النيل من سلامة إقليم الدولة، أو الاطاحة بالنظام السياسي، أو انتهاك حقوق الانسان، أو تقويض الحق في تقرير المصير.

© ٢٠٢٢, كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

النزاعات المسلحة ظاهرةٌ إنسانيّةٌ قديمةٌ، قِدَمَ خَلْقِ الإنسانِ ذاته. فهي وإن كانت تضعُ أوزارَها في فتراتٍ محدودةٍ عبر التاريخ، إلا أنها وعلى الدوام لم تخبُ نارُها ولم يسلمْ بنو البشر من أوارِها. وبمراجعةِ التاريخِ الإنسانيّ نجد أنّ أوقاتَ النزاعات المسلحة تغلبُ على أزمنةِ السِّلم. ولكنها كانت تتأثرُ بالحقبِ الزمنيةِ والظروفِ الدوليّةِ من منطقةٍ إلى أخرى، والتاريخ يتضمّن سرداً لمختلف النزاعات المسلحة التي

استخدمت فيها القوة على مر التاريخ، كما يتضمّن أساطير الانتصارات على الدول الأخرى. ولا شك أن النزاعات المسلحة تعتبر مؤشراً على طبيعة النظام الدوليّ السائد.

ولعلّ انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي، قد أنهى من النظام الدوليّ واقع ثنائيّة القطب، فقد غدا العالم بعد نهاية الحرب الباردة عالماً أحادي القطب، وبذلك فقد تغيّر النظام الدوليّ الذي لم يكن يوماً وليد الصدفة، بل كان نتيجة واقع وظروف ومُتغيّرات، وفي كافة الميادين السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية والعسكريّة، تلك المُتغيّرات التي ساهمت في زعزعة نظام الثنائية القطبية الدوليّة مع نهاية الحرب الباردة، وأسفرت عن ولادة النظام الدوليّ أحاديّ القطب، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتتربع على ذروة سنامه. وهذا التغيّر في الواقع الدوليّ أثّر تأثيراً مباشراً وواضحاً على النزاعات المسلّحة في العالم.

وفي العالم المعاصر، أضحت الحاجة ملحّةً لفهم أسباب وأساليب النزاعات المسلّحة، الأمر الذي يقود إلى ضرورة انتهاج سبل جديدة من أجل الحد من هذه النزاعات إلى أقل قدر ممكن، للتقليل من آثارها الضارة والمدمّرة. ولضمان حد أدنى من احترام الشرعة الدولية مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، فقد ظهرت في فترة ما بعد الحرب الباردة أشكالٌ جديدة من النزاعات الدوليّة، أكثر تعقيداً وأشد فتكاً وضراوةً، كما ظهرت اتجاهات جديدة، فقد ظهرت الليبرالية الجديدة في مجالات السياسة وصناعة السوق، واعادة تشكيل الدولة، وتجديد المصفوفة السياسية والاجتماعية للتنمية الرأسمالية على نطاق دولي، والقضاء على الديمقراطية، وظهرت النسوية الجديدة في مجالات المساواة بين الرجل والمرأة، وتمكين المرأة، وقضايا الهوية والجنس والتعددية الثقافية، وظهرت البنائية الجديدة في مجال التعلّم، كما ظهرت الماركسية الجديدة في مجال الاقتصاد القائم على الاحتكار والأوليغارشية، بدلاً من التنافس، وكل ذلك كان نتاج النظام الدوليّ أحادي القطب. ذلك النظام الذي ساهم بشكل مباشر في انتهاك مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي التي تركّز على الودية في العلاقات بين الدول، وتكرّس المساواة في السيادة وتؤكد على احترام السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير، كما ساهم في انتهاك مبادئ القانون الدولي الانساني، وانتهاك حقوق الإنسان التي هي محور القانون الدولي لحقوق الانسان.

أهمية الدراسة:

تبدو أهمية الدراسة ببيان أثر تغيّر ملامح النظام الدوليّ على واقع ظاهرة النزاعات المسلحة بعد الحرب الباردة، وانعكاسات الأساليب المستحدثة في النزاعات المسلحة في ظل النظام أحادي القطب

على أمن الدول وسيادتها الإقليمية، وحق شعوبها في تقرير مصيرها وخاصة دول العالم الثالث، ومن ضمنها الدول العربية والإسلامية بشكل خاص، والأثر الذي تركته تلك التغيرات على الاستقرار الدوليّ بشكل عام. وبيان أثر ذلك في الخلط بين الإرهاب وغيره من المفاهيم كالمقاومة والدفاع الشرعي، وأثره في استدامة الفوضى. وما أدى إليه كل ذلك من انتهاكات لمبادئ القانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الانسان.

إشكالية الدراسة:

إن تغيّرَ النظام الدوليّ الذي كان قائماً على التوازنات الدوليّة، نتيجة وجود أكثر من قطب دوليّ، إلى نظام ينهض على قطب واحد، يملك بمفرده أسباب القوة السياسيّة والاقتصادية والعسكريّة، ويملك بمفرده مقاليد القرار، قد ساهم وبشكل فعّال في تغيّر مفاهيم النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وكثيرٍ من الأسس التي تحكمها من حيث دوافعها وأنماطها وأساليبها، وأهدافها والجهات القائمة عليها وحتى نطاقها وشرعيتها، ذلك التغير الحاصل في مفاهيم وأسس النزاعات المسلحة أدى إلى ظهور أعمال عنف وأنشطة دولية غير مشروعة، خلافا لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وخلافا لأحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، مما ساهم في تقويض الأنظمة الدستورية للدول، وترك آثارا سلبية على حقوق الانسان ومنها حقه في الحياة وحقه في تقرير المصير، كما طوّع المنظمة الدولية لخدمة القوة العظمى.

أسئلة الدراسة:

- إلى أي مدى خالف النظام الدوليّ الجديد مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني؟.
- هل كانت للنظام الدولي الجديد آثارٌ في نمو ظاهرة النزاعات المسلحة؟.
- هل كانت للنظامِ الدوليّ الجديد آثارٌ سلبيةٌ على السيادة القومية والاستقرار الدوليّ؟.
- هل كانت للنظامِ الدوليّ الجديد آثارٌ سلبيةٌ على حق الإنسان في الحياة وتقرير المصير؟.
- هل تستطيع الأحادية القطبية خلق التوازنات الدوليّة، التي فرضتها المعطيات التاريخية وأملتها قوانين التطوّر التي تتسم بالموضوعيّة والواقعيّة؟.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي مقروناً بالمنهج التحليليّ، بهدف الوصول إلى حقيقة ما طرأ من تغييرات على ظاهرة النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، بفعل النظام الدوليّ الجديد، وأثر ذلك على ضحايا النزاعات المسلحة وحقوق الانسان من الوجهة الدولية.

خطة الدراسة:

للوصول بالدراسة إلى غاياتها فقد درجنا على تقسيمها إلى مبحثين. وقد خصّصنا المبحث الأول لـ: النزاعات المسلحة في اتجاهات ما بعد الحرب الباردة. أمّا المبحث الثاني: فأفردناه لـ: دور النظام الدوليّ الجديد في إذكاء النزاعات المسلّحة.

المبحث الأول

النزاعات المسلحة في اتجاهات ما بعد الحرب الباردة.

ألقت الهيمنة الأمريكية بظلالها على الحقبة الزمنية لما بعد الحرب الباردة، وتطورت معها التكنولوجيا وخاصة شبكة الانترنت والهواتف المحمولة، التي ساهمت في نهوض الحركات الشعبية والقومية كأسلوب لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وشهدت الحقبة تحوّلاً في القوى العالميّة لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دول العالم، لهذا قال الرئيس الأمريكي ترومان:" لقد خرجنا من هذه الحرب ونحن أقوى أمة في العالم، بل ربما أقوى أمة على مرّ التاريخ"[(١)]، كما شهدت الحقبة اندماج الاقتصاد الأوروبي كاقتصاد واحد والانتقال من دائرة الدول الصناعية السبع إلى مجموعة العشرين، وبرزت الحاجة إلى تعزيز دور المنظمات الدوليّة في مواجهة الأزمات العالميّة، وأَبْرَمَتِ العديد من الاتفاقيات الدوليّة الجماعية في العديد من المجالات كحظر الأسلحة النووية والإبادة الجماعية والمناخ وغيرها، وازداد الوعي والاهتمام بقضايا الإرهاب على أثر وقوع هجمات ١١ سبتمبر ٢٠١١. لذلك فلا بد من بيان النطاق الزمني لحقبة ما بعد الحرب الباردة (المطلب الأول) وبيان طبيعة النظام الدوليّ في هذه الحقبة (المطلب الثاني)، وتطور أساليب وأهداف النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الباردة (المطلب الثالث).

المطلب الأول / النطاق الزمني لحقبة ما بعد الحرب الباردة.

يمكن تقسيم حقبة ما بعد الحرب الباردة إلى مراحل زمنية ثلاث هي: -

الأولى: وبدأت في عام ١٩٩٢وقد شهد العالم في هذه المرحلة انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والذي بانهياره انهارت الإيديولوجية الشيوعية، وتميزّت هذه الفترة بدرجة عالية من القطبيّة الأحاديّة، وأصبحت القوة الدوليّة تتركز في محيط دولة واحدة مهيمنة على النظام

[(١)] كانت الولايات المتحدة الأمريكية أقل الدول خسارة في الحرب العالمية الثانية وكانت خسائرها لا تعادل ٢% من خسائر الاتحاد السوفييتي، وقد كانت أكثر الدول رخاء بنتيجة الحرب. انظر: روبرت جيه ماكمان: الحرب الباردة، مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد فتحي خضر، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤، ص ١٥-ص١٦.

الدوليّ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعم المعسكر الغربي، ولذلك درج السياسيّون والمفكّرون على تسمية حقبة نهاية الحرب الباردة بأنها حقبة "صِدام الحضارات" [١] والنظام الدوليّ الجديد، وذلك لأنه كان يمثل منحنىً واضحاً في النظام الدوليّ والنزاعات الدوليّة، خاصة مع الثورة في العلم وتنامي العوامل الاقتصادية، لهذا رأى البعض أن أمريكيا وبفضل مكانتها في عشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين، هي القوة التي لا يمكن تجاهلها من أجل الاستقرار الدوليّ[٢].

الثانية: وبدأت في عام ١٩٩٣ وهي المرحلة التي سميت بالنظريّة الواقعيّة البنيويّة[٣] وهي الفترة التي اعتمدت على فكرة التفاعل بين العناصر، حيث تم تجديد منهج الواقعيّة، وذلك بإدخال مفهوم القوة إلى منهج التركيب الفوضوي للنظام الدوليّ المعتمد على التفاعل بين أطرافه. وفي هذه الفترة أقّرت الواقعيّة الجديدة أيديولوجية المحافظة على الوضع القائم، مع ظهور فاعلين آخرين غير مركزيين، وبالتالي وجود نظام دوليّ بنيوي متفاعل كمحور تأثير وتحليل أساسيّ.

الثالثة: وبدأت في عام ١٩٩٩ وفي هذه المرحلة، تطورت النظرية الليبرالية وظهرت الليبرالية الجديدة التي تنادي بإطلاق حريات الفرد ومنحه المجال للإبداع وتنادي بحرية التجارة، وتفرض على الدولة حماية الموارد المالية والقيام بدورها الفاعل فيما يتعلق بإنشاء القوى العسكرية والأمنية ومؤسسة القضاء، من اجل حماية حرية وحقوق الفرد في إطار مؤسسي عام يتصف بالشدة والقوة من أجل تحقيق الحماية الفردية، بما في ذلك استخدام القوة إذا لزم الأمر من اجل حماية الأسواق، كما تلزم الدولة بالنهوض في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والبيئة، على أن يبقى تدخل الدولة خارج نطاق هذه المهام في أدنى مستوى وبقدر الضرورة[٤]، وقد تم إجراء تعديلات جديدة للقواعد المنهجية الليبرالية، معتمدة على

---

[1] See: Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, United States, 1996.

[٢] ريتشارد نيكسون: أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، ط١، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢، ص١٩.

[٣] ترى الواقعية البنيوية الجديدة، أن العلاقات الاقتصادية يجب أن تنظر إلى جانب العلاقات الدوليّة، وترى أن كل من الليبرالية والراديكالية أخفقت في فهم العلاقات الاقتصادية عندما تناولتها بمعزل عن العلاقات الدوليّة. وترى الواقعية البنيوية الجديدة أن النظام الدوليّ نظام فوضوي وأن الهدف الأسمى للدول هو الحفاظ على بقائها وهي لا تثق في بعضها بعضا ولا يمكن معرفة نيات بعضها تجاه بعض، ومع هذا فهي فاعل عقلاني كما يسميها الواقعيون الجدد. انظر: ملحم قربان: الواقعية السياسية، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص٩٦.

[٤] للتوسع حول الليبرالية الجديدة انظر: هارفي ديفيد: الليبرالية الجديدة، موجز تاريخي، مترجم للعربية، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨.

التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدوليّ، وذلك عن طريق عقد معاهدة الاتحاد الأوروبي، كما ظهرت الصين بوصفها دولة صاعدة تعمل على الاستثمارات الرأسمالية بشكل كبير جداً، وغابت عمليات الاستقطاب الدوليّ، وتم الانتقال من
التفاعل العمودي إلى التفاعل الأفقي في العلاقات الدوليّة، وشهدت المنطقة العربية أزْماتٍ مفصليّة أثّرت في الأمن القومي الإقليمي العربي[١].

وإذا كان مفهوم القوة في حقل السياسة الدوليّة يعود إلى فكر وعهد أرسطو، فإن القوة هي أسلوب للتعامل بين الدول، وذلك في ظل قصور دور المؤسسات الدوليّة في حل النزاعات الدوليّة. فالسياسة الدوليّة في العصر الحالي تعتبر نزاعاً من أجل القوة والمكانة، وذلك من خلال السيطرة على عقول وتصرفات الآخرين"[٢].

وفي تقديرنا أن هذه الحقبة قد شهدت تحولات كبيرة في مفهوم السيادة القومية، والتي هي "وصف للدولة الحديثة يعني أن يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على إقليمها وعلى ما يوجد فوقه أو فيه، وهو من المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها النظام الدوليّ المعاصر"[٣] ففي هذه الحقبة تم النيل من مضمون السيادة بشكل كبير وواضح، وقد ساهمت المنظمات الدوليّة في النيل من السيادة، لا سيما أن المنظمات الدوليّة لها وجود مستقل عن إرادة الدول التي انشأتها، لذلك أيدت الامم المتحدة التدخّل الإنساني ولو لم يكن هناك طلب بل وحتى دون موافقة الدول، وهذا ما حدث في الصومال، حيث تم استخدام القوة لصالح السكان المدنيين بموجب القرار رقم (٩٢/٧٩٤). إلا أن ذلك التدخّل قد انحرف عن مساره الصحيح، وتم تطويعه لدعم النزعة الانفصالية والحروب الاهلية بفعل النظام الدوليّ الجديد. ومن هنا ظهرت مشكلة التوفيق بين ما ورد في ميثاق الامم المتحدة من التزام بحفظ الامن والسلم الدولي والتدخّل لأغراض انسانية، فالتدخّل يقوم على ممارسات تنطوي على انتهاك للنصوص التي تحظر التدخّل في السلطان الداخلي للدول.

---

[١] في هذه المرحلة استفحل الفراغ السياسي في الدول العربية وشاعت النزاعات المسلحة وظهرت تحديات تأثرت في مستقبل الوطن العربي خاصة مع مرور ثلاث قوى اقليمية عربية –هي الاقوى في تحمل مسؤولية الأمن الاقليمي العربي وهي مصر وسوريا والعراق – بأزمات سياسية وأمنية خاصة مع وجود التحدي الامني الاسرائيلي. انظر: د. ابراهيم فريحات وآخرون: العرب والولايات المتحدة الامريكية، المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧، ص ٦٨[٢] وما بعدها.

[٢] د. عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٦.

[٣] مجمع اللغة العربية: معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٦٣٧.

المطلب الثاني / طبيعة النظام الدوليّ في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

لم يتفق الفقه على تعريف محدد للنظام الدوليّ، وقد تعددت وتباينت تعريفات ذلك النظام[١]، ومن جهتنا فإننا نميل للتعريف الذي يرى أن النظام الدوليّ: "مجموعة من المبادئ والقواعد المُضمرة والمُعلنة، ومعايير واجراءات لاتخاذ القرارات، يعدها اللاعبون مشروعة في مجال معين في الساحة الدوليّة، وتحدد طبيعة المشكلة المراد علاجها، طبيعة المشاركة والشكل المفضل للتعاون أو التنافس أو الصراع الذي قد يكون صفريا أو غير صفري من حيث المكسب والخسارة"[٢]. ومن حيث شكل النظام فقد يكون احادي القطبية وذلك عندما يتركز النفوذ الدولي لدى دولة أو مجموعة متجانسة من الدول، وقد يكون ثنائي القطبية عندما يتوزع النفوذ الدولي بين دولتين أو مجموعتين من الدول، وقد يكون متعدد الاقطاب عندما يكون النفوذ الدولي موزعاً بين مجموعة من الدول أو الاقطاب وهو ما يعرف بنظام توازن القوى[٣]. ويمكننا تعريف النظام الدوليّ، بأنه حصيلة التفاعل التعاوني والتنافسي والتصارعي بين الفاعلين الدوليين، ذلك التفاعل التي تقاس شرعيته بمدى احترامه لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، ومدى احترام حقوق الانسان.

ولقد كانت قمة مالطا التي عقدت في ديسمبر من عام ١٩٨٩م والتي جمعت بين قطبي النظام الدوليّ في ذلك الوقت–الولايات المتحدة الأمريكية (المعسكر الغربي) والاتحاد السوفيتي (المعسكر الشرقي)– كانت اعترافاً علنيّاً بالتسليم للتحوّلات السياسيّة ووضع مقاليد السياسة الدوليّة في يد جانبٍ واحدٍ هو الولايات المتحدة الأمريكية، فقد انفردت أمريكيا بالقرار الدوليّ على الصعيد السياسيّ والاقتصادي والعسكريّ، وهو الأمر الذي دفع الداهية ومستشار الأمن القومي الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي للقول: "إن

---

[١] يرى موريس إيست وآخرون أن النظام الدوليّ "يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل السياسيّة ذات الطبيعة الأرضية–الدول–خلال وقت محدد" انظر: د. عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٩٥، ص٨. أمّا مارتن كابلن فقد عرّفه بأنه:" مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن" انظر: Morton Kaplan, System and Process in International Relation, New York, John Wiles, Sons Inc.1912. p.115.

[٢] د. محمد سيف حيدر: نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الامريكية في ظل النظام الدولي الجديد،، ط١ مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة– ابو ظبي،٢٠٠٧، ص٢١.

[٣] المرجع السابق نفسه، ص٢٢.

غياب الاتحاد السوفيتي من الساحة يعني أن الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى الوحيدة ذات المسؤولية الدوليّة"[١].

ويُستخدم مصطلح النظام الدوليّ الجديد، للإشارة إلى جملة من التطورات والتحوّلات التي شهدتها بنية النظام الدوليّ بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي معها انتهى سباق التسلح بين فريقين متصارعين[٢] ولعلّ أهم ما يميّز النظام الدوليّ الجديد هو التكتّل في صورة مجموعات كبرى، إذ لم تعد الدولة وحدها لبنة أساسية في رسم المستقبل مهما كانت إمكاناتها، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة ليس لها إلا الدخول في تكتلات كبرى بهدف الحد من النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي التكتلات التي بدأت تظهر ملامحها في إطار المجموعة الأوربية التي تشكل ثقلاً اقتصاديّاً، لإنشاء كتلة تقوم مقام الكتلة الشيوعية المنهارة(كتلة دول الكومنولث المستقلة) وكذا مجموعة الدول الصناعية، وما تقصده دول جنوب شرق آسيا من تكتل لتحفظ مكانتها بين دول العالم الجديد. وأضحت المصالح الاقتصاديّة تسيّر شؤون الدول في علاقاتها بعضها ببعض بصورة شبه كاملة، إلا أن هذه التكتلات تمتد في رغباتها إلى التحوّل إلى كتل سياسية كبرى ذات قوة اقتصادية، ومثال ذلك الوحدة الأوروبية. وبالتالي فإن أهم مظاهر هذا النظام هو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، والصين كمركز نمو اقتصادي عالمي، والاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية متكاملة [٣].

وفي المجالات العسكريّة، فإن أبرز ما يميّز ملامح النظام الدوليّ الجديد هو الاحتفاظ بالقوة العسكريّة السياديّة، بمعنى أن تبقى هذه القوة بمثابة سوطٍ تلوّح به تلك الدول والقوى التي تملك أسباب القوة، بل واستخدامه إذا كان للأمر مطلب. وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كالإرهاب والتطرّف وغيرهما [٤]. كما ارتبط النظام الدوليّ الجديد بتحديد مفهوم الإرهاب [٥]

---

(1) About that and for more see: Ted Galen Carpenter; The New World Disorder, Foreign Policy, Fall, 1991,pp24-39.

(٢) إيفان غراهام ونوينهام جيفري: قاموس بنغوين للعلاقات الدوليّة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط١، بنغوين للنشر، دبي، ٢٠١٤، ص٤٦.

(٣) د. جمال سند السويدي: افاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدولي الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٤، ص٤٢– ص٤٣.

(٤) محمود سيد احمد: دراسات في فلسفة كانط السياسية، (د. ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩١، ص٢٦ وما بعدها.

(٥) الارهاب من الناحية القانونية، هو: "العنف غير القانوني والتهديد بأشكاله المختلفة كالاغتيالات والتعذيب والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة عند الأفراد وهدم المعنويات عند المؤسسات والهيئات أو كوسيلة من الوسائل للحصول على المعلومات والمال أو بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة

بإرادة منفردة [١] ومن ثم شيوع ضبابيّة التفريق بينه وبين المقاومة أو الدفاع الشرعي، وهذا بسبب الخلط المتعمّد بين الإرهاب وغيره من المفاهيم. وكذلك تم تقييد مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول، حيث ظهر وبشكل واضح التدخّل في شؤون الدول بذريعة مقاومة الإرهاب، وهذا كله انتقاصٌ من سيادة الدولة.

ومن ملامح النظام الدوليّ الجديد في المجالات الجيوسياسية والاقتصادية، ظهور هياكل عالمية مالية واقتصادية مثل منظمة التجارة العالميّة والتي تأسست عام ١٩٩٤، وكذا التجمعات الاقتصادية كمجموعة العشرين التي تأسست عام ١٩٩٩، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الإنسان، وظهرت شركات عالميّة جديدة عابرة للجنسيّات والحدود مثل "ديملر كيزلر" التي تأسست عام ١٩٩٨، هذا إلى جانب تطوّر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي [٢] وشيوع السعي إلى التعامل مع المشكلات بين الدول بالطرق السلميّة، وهو ما يعرف بالتحوّل السلميّ لأنظمة الحكم. ولعلّ التغييرات الهادئة أو شبه الهادئة التي شهدتها شرق أوروبا – ما عدا رومانيا– تشير إلى أن التحوّل إلى رفض القوة في التغييرات، يشكّل مثالاً واضحاً على أثر هذا النظام في حل الأزمات السياسيّة الداخليّة والدوليّة، إذ أن هذه الأزمات السياسيّة العسكريّة ستكون مهيئة للحل من خلال العمل السلمي، مع الاحتفاظ ببعض مواقع التوتر مشتعلة لتحقيق أغراض أخرى. وكان ذلك غطاء للتدخّل في الشؤون الداخليّة للدول لأهداف تسمى في ظاهرها إنسانيّة، الا أن التدخّل في حقيقته يهدف إلى زعزعة الأوضاع الداخليّة لتلك الدول [٣]، كما

الجهة الإرهابية". عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، (د. ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص٧٥٣. وكما عُرف بأنه: " استخدام متعمد للعنف أو التهديد باستخدام العنف من قبل بعض الدول أو من قبل جماعات تشجعها وتساندها دول معينة لتحقيق أهداف إستراتيجية وسياسية وذلك من خلال أفعال خارجة عن القانون، تستهدف خلق حالة من الذعر الشامل في المجتمع غير مقتصرة على ضحايا مدنيين أو عسكريين ممن يتم مهاجمتهم أو تهديدهم". د. سيد إسماعيل عزت: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب، الحولية١٦، جامعة الكويت،١٩٩٦، ص ١٧.

[١] عرّف كل من الكونغرس الأمريكي ووزارة العدل ووزارة الدفاع الامريكية ووزارة الخارجية الامريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي والجيش الامريكي، وجميع التعريفات التي قدمتها تلك الجهات، ركّزت على صفة الفاعل سواء كان بصفته الشخصية او بصفته عضو في جماعة او منظمة. أنظر: د. ولد الصديق ميلود وآخرين: مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٨، ص ١٦– ص١٧.

[٢] د. محمد وائل القيسي: الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد عام ٢٠٠٨، ادارة باراك أوباما أنموذجا،، (د. ط)، دار العبيكان، الرياض، ٢٠١٦، ص٢٠٣–ص٢٠٦.

[٣] د. صادق محروس: المنظمات الدوليّة والتطورات الراهنة في النظام الدوليّ، مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، ١٩٩٢، العدد ١٢٢، ص٨ وما بعدها.

استخدم سلاح الديمقراطية وحقوق الإنسان في مواجهة روسيا وأوروبا الشرقية والعديد من دول الجنوب مع الانتهاك المتكرر للأمن والسلم الدوليّ [١]، وهذا ما يدعمه زبيغنيو بريجنسكي – الذي كان يدعو إلى بناء تحالفات لمواجهة كل منافس محتمل كالصين واليابان وألمانيا– بقوله: "من مصلحة الولايات المتحدة أن تدعم التعددية الجغرافية في أوراسيا في الأجل القصير، وهذا يؤكد على أهمية دور المناورات من أجل الحيلولة دون ظهور تحالف يتحدى بدوره السلطة الأمريكية، ناهيك عن احتمال ظهور دولة تقوم بنفس التحدي"[٢]. وفي الجانب العربي والشرق أوسطي، فقد انهارت القدرات الذاتيّة للدول العربيّة والإسلاميّة، وصعدت أيران كقوة في المنطقة. وبالنتيجة فإن النظام الدوليّ الجديد هو نظام ضبابي، يقوم على أهداف شكليّة معلنة أهمها النهوض بالشرعية الدوليّة وتكريس أسس الديمقراطية، الا أن الرغبة الأمريكية في الهيمنة على باقي دول العالم وفي مختلف المجالات وإلغاء فكرة السيادة الدوليّة والهوية القومية والتدخّل المباشر في الشؤون الداخليّة للدول هي الأهداف الحقيقية لهذا النظام [٣]. وهذا ما دفع صمويل هانتنجتون كرجل دولة أمريكي معتدل وناصح للإدارة الأمريكية، لوصف أمريكا بالقوة العظمى المارقة بقوله: "الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت وحيدة في العالم بفعل تصرفاتها المنفردة... في الوقت الذي تدين فيه الولايات المتحدة دائماً دولاً كثيرةً باعتبارها دولاً مارقة، فإن الولايات المتحدة في نظر الكثير من البلدان هي القوة العظمى المارقة"[٤] في حين وصفت كوندا ليزا رايس بعض الدول كالعراق وكوريا الشمالية بالدول المتمردة واعتبرتها أنظمة بائدة، وأنها دولٌ تعيش في الوقت الضائع، وأن أي استخدام من قبلها لأسلحة الدمار الشامل سيكون سبباً لإنهاء وجودها[٥]. وقد ذهبت بعض أدبيات السياسة للقول بأن النظام الدوليّ سيبقى يعيش في ظل العصر الأمريكي لفترة تقدر بحوالي خمسة عقود، بينما تذهب أدبيات

---

[١] د. رياض عزيز هادي: العالم الثالث والنظام الدوليّ الجديد في النظام الدولي الجديد، أراء ومواقف، (د. ط)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٠٩– ص٢١٠.

[٢] أنظر: أليكس كالينيكوس: الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، (د. ت)، ص٧.

[٣] عاهد مسلم المشاقبة وصايل فلاح مقداد: النظام الدوليّ الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة– الصين انموذجا – ١٩٩١–٢٠١٦، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨، المجلد٤٥، العدد٢، ص٢٧٠.

[٤] أنظر: أليكس كالينيكوس، المرجع السابق، ص١٠.

[٥] المرجع نفسه، ص١٠.

أخرى بأن النظام الدوليّ الحالي هو من قبيل الفترة الانتقالية شديدة الخطورة على الأمن الدوليّ والاقليمي معاً [١].

ونلاحظ أن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد أبرزت اشكالية التوفيق بين مشروعية التدخّل الإنساني المقرر في ميثاق الامم المتحدة، وبين اللجوء الى تلك المشروعية القانونية بقصد الهيمنة وفي منأى عن البعد الانساني. وهذا ما حدث في العراق، فقد برزت الهيمنة الامريكية وتم انتهاك مبادئ ميثاق الامم المتحدة، بعد أن قررت امريكيا التدخّل العسكري في العراق متذرعة بالفصل السابع من الميثاق والذي هو استثناء على الأصل العام الوارد في المادة (٢/٧) منه والتي تنص على أنه: " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما". وقد كان التدخّل العسكري الأمريكي في العراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٢٠٠٢/١٤٤١) بحجة حفظ الامن وتخليص العراق من أسلحة الدمار الشامل وما أدعته أمريكيا من صنع العراق لأنواع من القذائف المحظورة، كغطاء قانوني ودولي لإظهار مشروعية تدخّلها، في حين انحصر دور الامم المتحدة على تقديم المساعدات الانسانية دون وجود أي مظهر من مظاهر التدخّل الخاص بحماية حقوق الانسان، بمعنى أن المنظمة طُوّعت لخدمة القوة العظمى. وقد ساعد على ذلك سلطة الفيتو المقرر للدول ذات العضوية ومنها الولايات المتحدة الامريكية والذي يقف عائقا أمام مجلس الأمن في تمرير أي قرار ترفضه أمريكيا سندا للمادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن:"١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد. ٢- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.٣- تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة...". فالولايات المتحدة الامريكية وظّفت تلك السلطة في استخدام الأمم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على سلوكياتها والوصول للقرارات التي تتفق ومصالحها واهدافها. وهو ذات الاسلوب الذي استخدمته امريكا اتجاه الأزمة السودانية.

والذي نراه أن التدخّل العسكري الأمريكي في العراق، قد ساهم بضعف دول منطقة "الشرق الأوسط"، نتيجة تدمير وإضعاف قوة العراق التي كانت بمثابة رصيد كبير لدول المنطقة في الجانب العسكريّ، وهذا ما ساهم في ظهور قوى عسكريّة غير منضبطة في منطقة الشرق الأوسط، وأعطى المبرّر القوي لتصفية

---

[١] أنظر: علاء عبد الحفيظ: تأثير الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدوليّ في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، العددان٤٧ و٤٨، ص٩.

المنطقة من القوة العسكريّة، إذ لم يقتصر الحكم على تجريد العراق من أسلحته الفعّالة، بل امتدت إلى غيره من القوى العربية والإسلامية، فحمل مصر على توقيع اتفاقية

الحد من الأسلحة النووية [١]، مع السماح للكيان الصهيوني بذلك خير دليل على ذلك. وكذلك تحجيم دور باكستان في المجال النووي ومحاولة إبراز خطورة باكستان على منطقة الشرق الأوسط، وذلك في الوقت الذي فيه غُض الطرف عن بعض دول الجوار التي سبقتها بامتلاك القنبلة النووية.

وعليه فإن العالمين العربي والإسلامي هما الأكثر تأثّراً بالمتغيّرات الدوليّة الأخيرة، ولقد بدا ذلك واضحاً عن طريق مشروع السلام في الشرق الأوسط، حيث أصبحت الدول العربية من أكثر الداعين للسلام. وقد تفتّتت وحدات النظام الإقليمي العربي والإسلامي وعجزت مؤسسات النظام العربي كالجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة وكذلك عجزت منظمة المؤتمر الإسلامي عن القيام بدورها الإيجابي. وقد بدأت مؤشرات التقسيم تبدو عن طريق موقف الدول المؤثرة في النظام الدوليّ الجديد، ففي بيان قمة المجموعة الأوربية في ١٥ فبراير ١٩٩٥ لم يرد ذكر للدول العربيّة خلال البيان، وإنما ورد تقسيمٌ للدول العربية على أساس المجموعات الإقليمية، فجاءت دول مجلس التعاون الخليجي واليمن والعراق والأردن وإيران ضمن محور الشرق الأوسط، بينما جاءت مصر وسوريا ولبنان وشمال أفريقيا وتركيا ضمن محور الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أما السودان وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر فجاءت ضمن محور المجموعة الأفريقية. وقد أدى النظام الدوليّ الجديد إلى تنامي دور دول الجوار، كإيران وتركيا والكيان الصهيوني وكذلك الهند وأثيوبيا، وزيادة التنافس بين هذه الدول من أجل ملء الفراغ الذي خلّفه ضعف النظام العربي والإسلامي.

وكل ذلك يُعدّ انتهاكاً لمبدأ السيادة كمبدأ رئيس من مبادئ القانون الدولي وانتهاكاً لمبادئ القانون الدولي الانساني التي تهدف إلى الحد من استخدام العنف وحماية ضحايا النزاعات المسلحة، كما يُعدّ انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والمتعلقة بحقوق

---

[١] ابرمت المعاهدة وفتح باب التوقيع عليها في عام ١٩٦٨ وقد دخلت حيز النفاذ في ١٩٧٠/٣/٥ وتضم أكثر من ١٩١ دولة طرفاً، وتهدف الى عدم انتشار الاسلحة النووية، ونزع السلاح النووي كما تنظم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولا تعتبر الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية عضوا فيها وتؤدي دور المراقب والمفتش للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الأطراف. انظر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، موقع الوكالة، متاح على الرابط:
https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar
تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٢/٧/٢٣.

الانسان، والتي توصف بأنها تمثّل جوهر النظام القانوني الدوليّ، الذي يجعل من احترام النصوص الدولية ذات الصلة بتلك الحقوق ذات اهمية كأهمية أي التزام دولي آخر.

المطلب الثالث / تطور أساليب وأهداف النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

تُعدُّ النزاعات المسلحة إحدى صور العنف المنظم الذي تلجأ إليه الدول، والعنف والذي هو "الشدة" و "ضد اللين" و" الخرق بالأمر وقلة الرفق به" وهو "ضدَّ الرفق"[١] هو كل نهجٍ شرّيرٍ من شأنه أن يلحق بالآخرين ضرراً ماديّاً أو جسديّاً [٢]، فهو" استخدام وسائل القوة والقهر أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات، وذلك من أجل تحقيق أهدافٍ غير قانونيّة أو مرفوضة اجتماعيّاً"[٣]. ولقد تطوّرت النزاعات الحديثة حتى عرف العالم أنواعاً لم تكن معروفة من ذي قبل، كالنزاعات المسلحة الجويّة، وتلك التي تستخدم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ونزاعات الجيل الرابع، وهي نزاعات تقوم على بث أفكار متشددة وتطرف ديني، ويُوظّف فيها الإعلام بقصد إنهاك الدولة المقصودة من النزاع المسلح، وهي نزاعات تدار بالوكالة ومن خلف الستارة من قبل قوى تسهر على تمويل جماعات وتنظيمات [٤]، ومثال ذلك ما حدث في سوريا والعراق وشبه جزيرة سيناء. فالنزاعات الحديثة في ظل النظام الدوليّ

---

[١] ابن منظور: لسان العرب، مادة "عنف " ج ٩، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، ص ٢٥٧.

[٢] يرى (سيغموند فرويد) أن العنف متأصل في النفس البشرية وأنه حتى غريزة الحب تحمل في ثناياها قدرا من العدوانية، في حين يرى (جان بول سارتر) أن العلاقة بين الانسان والانسان علاقة تناظرية وأنها علاقة تحكمها الندرة التي تولد الحاجة، لذا لا ينظر الانسان للإنسان باطمئنان. انظر: د. حسين عبد الزهرة الشيخ وحسين هادي صالح: مصادر العنف في الفكر الاسلامي وموقف الفكر الحداثي العربي منه، مجلة حوليات آداب عين شمس، ٢٠١٨، ع٤٦، ص٢٩٩-ص٣٠٠.

[٣] د. عيسى بيرم: حقوق الإنسان والحريات العامة مقارنة بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٧٥.

[٤] حروب الجيل الرابع: هي حروب سببها نزاعات تنهض في دول فاشلة وحروب أهلية، خاصة الحروب التي تضم أطراف غير حكومية، أو جماعات عرقية أو دينية متشددة. و تعود فكرة هذه الحروب إلى ما قبل الميلاد للصيني صن تزو بقوله المشهور :- الانتصار في المعارك ليس هو النجاح التام في المعارك التي تخوضها... الانتصار التام هو أن تكسر مقاومة العدو من دون أن تخوض قتالا).وعليه فهذه الحروب تهدف إلى جعل الأعداء يقتتلون فيما بينهم فهي حروب بث أفكار متشددة وتطرف ديني ويوظف فيها الإعلام بقصد إنهاك الدولة المقصودة من الحرب، وهي ظاهرة اختلط فيها الحابل بالنابل تدار بالوكالة ومن خلف الستارة من قوى تسهر على تمويل جماعات وتنظيمات ومثال ذلك ما حدث ويحدث في سوريا والعراق وشبه جزيرة سيناء... للمزيد والتوسّع حول حروب الجيل الرابع وكدراسة متخصصة انظر: د. نبيل فاروق: انت جيّش عدوك، حروب الجيل الرابع، (د. ط)، دار النهضة ، مصر، ٢٠١٥.

أحادي القطب خليطاً من الحرب والإجرام وانتهاك حقوق الإنسان وفيها خروجٌ عن مقتضيات الشرعيّة الدوليّة.

ولمّا كانت النزاعات المسلحة تثقل ميزانيات الدول، وتتسبّب في شح الموارد وتُسبّب خسائر اجتماعية وبشرية باهظة، إلى جانب الخسائر المادية، فقد لجأت الدول في ظل النظام الدوليّ الجديد إلى خصخصة العنف ليحل محل العنف المنظّم، وذلك باستخدام جماعات مسلّحة غير نظامية [١] تتولى تمويل ذاتها بذاتها، وتستخدم وسائل بغيضة من الحقد والكراهية والتخويف والنزاع القومي والديني والإثني والطائفي، وحلّت الجماعات المسلّحة غير النظامية، محل الجيوش النظامية من حيث اتخاذ قرار الحرب وشنّها وتحمّل تبعاتها.

فالدول العظمى والدول ذات الإمكانات بعد الحرب الباردة، امتنعت عن تمويل النزاعات المسلحة، وسعت إلى استخدام الجماعات المسلّحة غير النظامية التي تتولى تمويل ذاتها بذاتها بطرق السرقة والنهب والخطف والابتزاز وغيرها، ليبرز دور التدخّل الأممي الذي يبرّر للدول العظمى شرعيّة التدخل، للوصول إلى غاياتها بوساطة المؤسسات الدوليّة. فالعنف والنزاعات المسلّحة بعد الحرب الباردة، أصبحت سبباً يراد به استدامة الفوضى، وذلك للوصول إلى غاية محددة، هي الإثراء عن طريق الحرب والتربّح بوساطتها.

فالنزاعات المسلحة الجديدة تميل إلى الابتعاد عن استخدام الجيوش النظامية، والاستعاضة عنها بالجماعات المسلّحة غير النظامية والتي ليس لديها أي التزام بقواعد القانون الدولي ولا بمبادئ القانون الدولي الإنساني لأنها ليست طرفا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كما أنها جماعات معارضة للدول، وتضم في محاربيها مرتزقة ومجرمين سابقين.

والمرتزق هو أي شخص يُجنّد محلياً أو في الخارج للقتال في نزاع مسلح يكون دافعه تحقيق مكاسب شخصية على شكل مكافئة مادية تفوق بكثير ما يمنح لذوي الرتب العسكرية الشرعية المماثلة، وهو لا يتبع في جنسيته لدولة طرف في النزاع وليس من القوات المسلحة فيها، ولم يتم ايفاده في مهمة رسمية من دولة ليست طرفا في النزاع، ويقصد من أعماله تحقيق المغنم الشخصي، أو الإطاحة بحكومة دولة

---

[١] د. سعاد خيري: خصخصة الحرب والاحتلال بواسطة الشركات الأمنية آخر أدوار الرأسمالية المحتضرة لإطالة عمرها، الحوار المتمدن، ٢٠١٠، العدد٢٨٧٩. متاح على الرابط:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=198061

تاريخ الاسترجاع: ٢٤-٧-٢٠٢٢.

ما، أو تقويض النظام الدستوري أو تقويض السلامة الإقليمية فيها [١]. وتلجأ المرتزقة الى تأسيس شركات الأمن الخاصة التي دأبها القيام بكل ما هو خارج على القانون كشركة " بلك ووتر" والتي تملك أكبر منشأة للتدريب في ولاية كارولينا الشمالية، وقد أرتكب المرتزقة فيها أبشع الجرائم في العراق.

وتحقق النزاعات المسلحة الجديدة أهدافها عن طريق العوامل الإثنية والدينية والدعم الشعبي وتهجير السكان المعارضين بالقتل والتطهير العرقي وغيرهما، وذلك على عكس الحروب التقليدية التي تديرها الجيوش المنظمة والتي كانت تحقق أهدافها من خلال كسب تأييد السكان المحليين، والتي كانت تحاول تجنّب الخسائر في المقاتلين والأسلحة.

فالدول في النزاعات المسلحة الحديثة تحاول تقليل تكاليفها إلى أقل قدر ممكن. وتجعل الأساليب الحديثة للنزاعات المسلحة من متخذ القرار في النزاع المسلح هو المسؤول عن مدى الحرص على المبادئ الأخلاقية والقانونية لفكرة الحرب العادلة ومبادئ القانون الدوليّ الإنسانيّ [٢]. ويكون التدخل الدوليّ في النزاعات المسلحة الحديثة في شكلين: الأول، تدخّل سياسي من دول ذات مكانة عالية. والثاني، تدخّل إنسانيّ عن طريق فرق الإغاثة والدعم الإنسانيّ. ولا شك أن التدخل السياسيّ يضفي شرعيّة على الأطراف المتحاربة ويفتح الباب أمام الجماعات إلى إعادة بناء ذاتها ماديّاً. ولعلّ في النزاع المسلح في البوسنة مثالاً حيّاً على ذلك، حيث تمّت فيها عمليات تطهير عرقي وإبادة جماعية للمسلمين والبشناق، واستخدمت فيها أساليب " القتل والتعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز والإعدام خارج نطاق القضاء والاغتصاب والاعتداءات الجنسية، فضلاً عن حصار السكان المدنيين الذين يقطنون في مناطق الغيتو وتهجير وترحيل السكان المدنيين بشكل قسري والهجمات العسكريّة المتعمّدة أو التهديدات بشن هجمات على المدنيين والمناطق المدنية والتدمير المتعمّد للممتلكات"[٣].

كما أن الفضاء الالكتروني وأنظمته الذكية، والذي يسمح باستخدام طائرات مسيّرة بدون طيار ويسمح بالاستغناء عن العنصر البشري، لا يتطابق مع المعايير الأخلاقية للقانون الدوليّ، ويشكل تحدّياً واضحاً لمبادئ العدالة والضرورة والتمييز والتناسب كمبادئ لقانون الحرب، فالنزعة الأخلاقية لا يمكن اختصارها

---

[١] انظر المادة (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، لسنة ١٩٩٧.

[٢] ريتر لوسيا وآخرون: المكون الأخلاقي للنزاع الذي يغطي مجالات متداخلة، مؤسسة Rand Europe، سانتا مونيكا، وكاليفورنيا وكامبريدج، المملكة المتحدة، ٢٠١٦، ص١١.

[3] United Nations, Security Council; Distr. GENERAL, S/1994/674 27 May 1994. It is available at; https://www.icty.org/x/file/About/OTP/un_commission_of_experts_report1994_en.pdf Retrieved Date; 26-٧-2022.

بخوارزميات، فالفضاء الالكتروني يصعب معه التمييز بين الحرب والسلم ولا يتوافق مع أسس القانون الدوليّ، وهو بمثابة تحدٍّ لفكرة احتكار الدولة للقوة، وفيه تعدٍّ على حدود قانون مسوغات الحرب[١]، هذا إلى جانب اللجوء إلى أسلوب الحرب الهجينة التي تستخدم فيها التدابير السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة والاجتماعيّة وغيرها من الأساليب، كتوظيف الجهات الفاعلة غير الحكوميّة والسكان المحليين، فهي نزاعات تجمع بين الأساليب التقليديّة والجماعات غير النظاميّة والحرب السيبرانيّة والحرب الاقتصاديّة، وهي حرب تتمتع بقدرات فائقة في التخطيط والقيادة والعمليات الجارية خلالها ولا تخضع لقواعد ثابتة[٢].

ويصوّر النظام الدوليّ الجديد، الفوضى على أنها شيء حميد، ويندلع العنف الدوليّ فقط في بعض حالات الخوف المحددة أو عند التعامل مع دولة غير عقلانيّة، وتتكون السياسة الخارجيّة كرد فعل للعوامل النظاميّة، ولهذا تعد النظريّة الواقعيّة بمجمل تفرعاتها بمثابة تجسيد للفكر السياسيّ الأمريكي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالميّة الثانية وحتى يومنا هذا، فقد اتسقت مع تطلعات السياسة الخارجية الأمريكية ونجحت في قيادة الولايات المتحدة إلى السيطرة على النظام الدوليّ، ونجحت أيضا في الحد من النزاعات المسلحة العالميّة بين الدول العظمى[٣].

والذي نراه أن هذه الاساليب المستحدثة في النزاعات المسلحة، ما هي إلا خروج على المعاهدات والمواثيق الدولية، وخروج على مقتضيات المادة (٤٢) من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة التي تفرض أن يكون التدخل في سيادة الدول لأسباب تتمثل في حصول حالة عدوان ولغايات حفظ الأمن والسلم الدولي فقط، وإذا فرضت الضرورة التدخل الانساني أن يكون التدخل من قبل مجلس الأمن وحده وبالطرق السلمية قبل اللجوء الى التدخل العسكري المنصوص عليه في المادة (٤٣). كما هي خروج على مبادئ العدالة والانسانية والضرورة والتمييز التي تتنافى مع تجنيد المرتزقة والطرق الملتوية التي تنال من

---

[١] ريتر لوسيا وآخرون: مصدر سابق، ص١٥.

[٢] د. صلاح الدين أبو بكر الزيداني: الحرب الهجينة، ثورة المفاهيم الاستراتيجية، مجلة المسلح، نشر في ١١ يناير ٢٠١٤. متاح على الرابط الالكتروني: http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/375-vol-40-48 تاريخ الاسترجاع: ١-٨-٢٠٢٢.

[٣] انظر: د. انور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدوليّة، ط١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٢٠٥ -ص٢٠٦، وانظر: د. عبد القادر محمد فهمي: الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣٤.

السلامة الاقليمية وتهدد الحياة الانسانية وتقوّض السيادة القومية للدول. في الوقت الذي فيه ضعفت عمليات الرصد في الميدان وضعف نشر انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات مبادئ القانون الدولي الانساني.

وما يزيد الأمر صعوبة، أن القانون الدولي لم يكن واضحا حول ما إذا كان قانون الحرب يسمو على الحق في اللجوء إلى النزاع المسلح، وهذا ما اكدته فتوى محكمة العدل الدولية لسنة ١٩٩٦ بشأن مشروعية استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والتي نستنتج منها أن القانون الدوليّ لم يحسم تلك المسألة بشكل واضح، لذا فقد تفسر القوى العظمى الحق في اللجوء الى الحرب، على أنه في منزلة أعلى من قانون الحرب في بعض الحالات.

المبحث الثاني

دور النظام الدوليّ الجديد في إذكاء النزاعات المسلحة.

إن النظام الدوليّ أحادي القطب سببٌ مباشرٌ في غياب التوازنات الدوليّة، فقد أسهم في إذكاء النزاعات. لذا فلا بد من بيان دور هذا النظام كسبب في النزاعات المسلّحة، وبيان طبيعة النزاعات المسلّحة في فترة ما بعد الحرب الباردة وخصائصها، والوقوف على الإثنية ودورها في النزاعات المسلّحة. لذا فلا بد من التعرّض للنظام الدوليّ الجديد كسببٍ في النزاعات المسلّحة (المطلب الأول)، وطبيعة النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الباردة وخصائصها (المطلب الثاني)، تم التعرّض إلى ظاهرة النزاعات الإثنية في فترة ما بعد الباردة (المطلب الثالث).

المطلب الأول / النظام الدوليّ الجديد كسببٍ في النزاعات المسلّحة.

تُعدّ الدولة نواة النظام الدوليّ، والذي يوصف بأنه المحور الأساسي قي تفسير العلاقات الدوليّة في حالتي السلم والحرب. وتركّز الواقعية الجديدة في تحليل النزاعات الدوليّة على طبيعة النظام الدوليّ والفاعلين الأساسيين في ذلك النظام، وبواعث سلوك الدولة في سعيها لرفع قيمة المكاسب المتاحة وتقليل المخاطر، وهذا ما يكشف مدى التنافس بين الدول لتحقيق اهدافها التي ترسمها سياساتها، رغم اختلاف أنظمتها وأيديولوجياتها، أي في سعيها لتحقيق أهدافها المتمثلة أساساً في ضمان أمنها ووجودها كوحدات مستقلة في النظام الدوليّ المُتّصف بالفوضى[١]، بيد أن الليبرالية الجديدة[١] ترى في الدولة ممثلاً شرعيّاً،

[١] د. غيوم اكزافيه: العلاقات الدوليّة، ترجمة قاسم المقداد، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٧.

وتتفق مع التصوّر الواقعي في التأكيد على فوضوية بنية النسق الدوليّ، الذي تتفاعل فيه الدول كفواعل وحيدة، ومدى تسبب ذلك في حدوث النزاعات على المستوى الدوليّ، ويركز الاتجاه المثالي على العلاقة بين النزاعات الدوليّة ووجود النظم غير الديمقراطية، أو بين النزاعات ووجود عوائق أمام حركة التجارة الحرة بين مختلف الدول.

ويرى مورتن كابلان أن تصرفات الدول مع بعضها بعضاً تحكمها ـ وبشكل رئيس ـ طبيعة النظام الدوليّ القائم وسماته الأساسية، من حيث عدد الوحدات الأساسية وتوزيع القوة بينها، فطبيعة النظام تحدِّد بدرجة كبيرة سلوكية أطرافه [٢].

وفي حين يرى البعض أن النظام أحادي القطب هو الأكثر سلما، يرى آخرون مثل كينيث والتز، أن نظام الثنائية القطبية هي الأكثر استقراراً والأقل نزاعات، ويشير والتز إلى أن النظام الدوليّ في فترة الحرب الباردة اتسم بغياب النزاعات العسكريّة المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى. والحاصل أن أكثر المهتمين بدراسة تطور النظام الدوليّ أمثال ريتشارد روزكرينس وكارل دوتش وديفيد سينغرومورتن كابلان، قد اعتبروا أن نظام القطبين هو الأكثر سلماً من أي بنية دوليّة أخرى، نتيجة مرونة تغيير التحالفات ووجود أكثر من قطب مما يسهل إحداث التوازن المطلوب ويقلل بالتالي من النزاعات الدوليّة[٣].

ونذهب إلى ما ذهب إليه الذين يقولون بنظام القطبين، لأن نظام القطبين يعني تحقيق حالة من الاستقرار والسلم الدوليّين، وتقليل النزاعات الدوليّة بفضل ضغط كل قطب تجاه الآخر، وما يحققه هذا الضغط من توازنات دوليّه. فنظام القطب الواحد تهيمن فيه الولايات المتحدة وتفرض قوتها ونفوذها، وهي التي تبنت مفاهيم حقوق الانسان وأطلقت مفهوم الحرية والديمقراطية وتنادي بهما كغطاء تضفي به الشرعية على ممارساتها المخالفة للشرعة الدولية، فما شهده ويشهده العالم من أزمات لم تحظَ باهتمام حقيقي إلا من وجهة إعلاميّة، فأمريكيا لا تفي بوعودها في "الشرق الأوسط"، كما أن القارة الأفريقية ما زالت تشهد نزاعات لم تحسم بعد كالنزاع الاثيوبي الارتيري، وكذلك أزمات السودان والصومال والبلقان ورواندا وليبيريا وغيرها.

---

[١] تنسب النظرية الليبراليه إلى كل من جون لوك، الفيلسوف الفرنسي فولتير، والأب الأمريكي المؤسس توماس باين، الذي كان يرى أن منح الشعب القدر الكافِ من الحرية هو أمر كفيل بالقضاء على السياسية التسلطية، ويؤدي إلى ازدهار الديمقراطية، وتلاشي الحروب، ويقود بالنتيجة إلى السلام والرفاهية.

[٢] أنظر: د. ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدوليّة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ط١، ص٤٨.

[٣] المرجع السابق، ص ٣٢٢–ص٣٢٣.

ومما يزيد من خطورة نظام القطب الواحد أن ميثاق الأمم المتحدة لم يفرد نصوصا خاصة تعالج النزاعات المسلحة غير الدولية، كما لا توجد معاهدة دولية ملزمة سنداً للفصل السادس منه، تصنّف تلك النزاعات وتضعها تحت سلطان القانون الدولي، متى ثبت أنها تهدد الأمن والسلم الدوليّ، وتنتهك قواعد القانون الدوليّ الإنساني أو قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، كما لا توجد ضمانات أممية تحقق الالزام الكامل بأحكام المحاكم الجنائية الدولية.

المطلب الثاني / طبيعة النزاعات المسلحة في حقبة ما بعد الباردة وخصائصها.

لقد شهد العالم في السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ ما مجموعه (١١٨) نزاعاً مسلحاً على مستوى العالم ذهب ضحيتها ستة ملايين إنسان، عشرة منها نزاعات بين دول. أما اليوم فالنزاعات بين الدول قليلة جدّاً، وتعتبر خمسة من بين كل عشر نزاعات هي بمثابة حروب استقلال، لذا فإن الطابع الأغلب للنزاعات غدا طابعاً داخليّاً والنزاعات أصبحت في سوادها الأعظم نزاعات داخلية [١].

وقد ساهم الظلم والتمييز والنزعة العرقية وغيرها في توسيع نطاق النزاعات. ولا يمكن إنكار أن من هذه النزاعات ما هو عابر للحدود كما هي حالة الكونغو ومنها ما هو إقليمي كحالة "انغولا، تشاد، ناميبيا، السودان، زيمبابوي" ضد "راوندا، واوعندا".

وقد انقسمت النزاعات المسلّحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إلى نزاعات مسلّحة مدوّلة ونزاعات مسلّحة داخلية بحتة ونزاعات مسلّحة حدودية. ويلاحظ على نزاعات ما بعد الحرب الباردة، طغيان النزاعات داخل الدولة الواحدة وتراجع النزاعات الدوليّة الخالصة [٢].

فقد تصاعدت حدة النزاعات الداخليّة في الدولة الواحدة والتي يغلب عليها الطابع العرقي، وبلغت النزاعات الإثنية مستويات خطيرة جدا من العنف. ففي إحصائيات لتلك النزاعات سنة ١٩٩٥ تبين أن ٣٥ نزاعا تقف وراءه جماعات عرقية أو كان أحد أطرافها على الأقل جماعة عرقية، فانهيار المعسكر الشرقي أدى إلى خلق ١٥ دولة بإثنيات متعددة مثل أذربيجان، جورجيا، مولدوفا وطاجيكستان وغيرها. ولم تكن أفريقيا بأحسن حالاً، حيث أن عشر السنوات التي تلت الحرب الباردة، شهدت أن دولة من كل أربع دول طالتها نار الحرب، فمن بين ٤٢ دولة أفريقية طالت الحرب ١٣ دولة أفريقية في صورة حرب أهلية، أو شاركت في حرب في دولة مجاورة، إما لبسط نفوذها أو للحفاظ على مصالحها. فبالإضافة إلى التنوع الديني،

---

(1) Dan Smith; Trends and causes of ethnic conflicts, 2000, p2.

(2) Kristian Skrede Kleitsch; International Dimensions of Civil War, Paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association in New Orleans, LA; March 2002. p.03.

فأفريقيا لديها من تعدد اللغات ما يعادل ٣٣% من مجموع اللغات في العالم، في حين يبلغ سكان أفريقيا ما نسبته ١٠%من جملة سكان العالم [١].

والذي نلاحظه أن حقبة ما بعد الحرب الباردة، قد شهدت انحساراً في النزاعات الدوليّة الخالصة، نتيجة للتحولات التي شهدها العالم كنتيجة للتغير في النظام الدوليّ. إذ أنه وبانتهاء الحرب الباردة، لم يعد التأثير في العلاقات الدوليّة حكراً على الدولة، بل ظهر هناك فاعلون دوليّون من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدوليّة والمنظمات غير الحكومية وشبكات الإجرام وعصابات المخدرات، والجماعات العرقية والدينية والجماعات الإرهابية، وكلها أزاغت البصر نحو وجود مصادر تهديد للدولة، خلافاً للتهديد العسكريّ الخارجي. كما نلاحظ تدنّي دور الأمم المتحدة في الاحاطة بطبيعة وتنظيم الفاعلين غير الدوليين، والحفاظ على مبدأ عدم التحيّز عند نشوب النزاعات المسلحة. إلا أن الغزو الروسي لأوكرانيا قد أعادنا الى النزاعات المسلحة التقليدية.

وترجع جذور الصراع الروسي الاوكراني الى سنة ١٩٩١ وبعد حصول أوكرانيا على استقلالها على أثر تفكك الاتحاد السوفياتي. ففي عام ١٩٩٤ جرى توقيع اتفاقية "بودابست" التي تقضي باحترام روسيا حدود أوكرانيا، ولكن مع ظهور وتمدد الاتحاد الأوروبي، وبتمدده لم يعد يفصل بين روسيا وحلف الناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وبانضمامهما الى الاتحاد تنحصر روسيا داخل حدودها، وقد أعلنت أوكرانيا رغبتها في الانضمام للاتحاد ورحّب الناتو برغبة أوكرانيا في قمة "بوخارست" ٢٠٠٨، وهذا ما اعتبرته روسيا بمثابة اعلان للحرب بينها وبين الغرب، فروسيا تعتبر انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي أمر لا يمكن التغاضي عنه [٢]. ولذلك اتخذت روسيا جملة من المواجهات العسكرية لمنع بيلاروسيا واوكرانيا من الانضمام للحلف، حيث اجتاحت جورجيا عام ٢٠٠٨ وضمت ابخازيا وأوسيتا الجنوبية، وقامت بضم شبه جزيرة القرم بعد حربها مع أوكرانيا سنة ٢٠١٤، وفي ٢٠٢٢/٢/٢٠ اعلنت روسيا استقلال جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك المنفصلتين عن أوكرانيا، فتصاعدت التعزيزات الامريكية والغربية لأوكرانيا لتعزيز أمنها ودفاعاتها.

---

[١] د. حمدي عبد الرحمن حسن: الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، ٢٠٠٤، العدد ١، ص٣.

[٢] أكاديمية دي دبليو: حلف الناتو.. لماذا تم تأسيسه وكيف توسع في شرق أوروبا؟ ١٣/شباط/٢٠٢٢ متاح على الرابط: https://p.dw.com/p/46kVK
تاريخ الاسترجاع:٧-٨-٢٠٢٢

وقد أطلقت روسيا اتهامات ضد أوكرانيا كذريعة للغزو، منها ما وصفته بالتمييز العنصري والابادة الجماعية ضد الناطقين بالروسية في إقليم دونباس، حيث صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للصحافة قائلا: "إن ما يجري في دومباس هو بالضبط إبادة جماعية"[١]. وفي ٢٠٢٢/٢/٢٤ أعلنت روسيا عملية عسكرية خاصة -كما سمّتها- ضد أوكرانيا، وفي٢٠٢٢/٢/٢٥ أعلن الرئيس الاوكراني زيلنسكي في خطاب متلفز ان روسيا استهدفت إضافة الى المواقع العسكرية مواقع مدنية [٢] وأعلنت أوكرانيا فيما بعد استهداف خطوط انابيب الغاز ومحطات الطاقة ومستودعات النفط. وأعلنت المفوضية الأوروبية فرض عقوبات على روسيا تتعلق بعمليات نقل التكنولوجيا والأصول الروسية والبنوك [٣] وقد حثت الأمم المتحدة روسيا على الإيقاف الفوري للعدوان، وأصدرت قرارها بتاريخ:٢ /٢٠٢٢/٣ الذي طالبت فيه روسيا بالكف فورا عن استخدام القوة وضرورة احترام سيادة أوكرانيا، وصوت لصالح القرار ١٤١ دولة، وكانت روسيا واحدة من خمس دول

صوتت ضد القرار [٤] وتوالت ردود الإدانة لروسيا من قبل الدول الأخرى واخذت دول أوروبا تدريجيا بتقديم الدعم لأوكرانيا.

وقد قرر مجلس الامن عقد جمعية عامة بشأن اوكرانيا وتم عقد اجتماع طارئ بشأن الأزمة، وقد صوتت روسيا ضد القرار في حين امتنعت دول كالصين والهند عن التصويت [٥] وأصدر المجلس

---

[1] Nataliya Vasilyeva; Russians accuse Ukrainians of genocide as they pave way for potential invasion ،The Telegraph. Feb 23 2022. It's available at: https://www.telegraph.co.uk/world-news/2022/02/19/russians-accuse-ukrainians-genocide-propaganda-blitz/
تاريخ الاسترجاع:٩-٨-٢٠٢٢.

[2] The Guardian; " Fighting reaches Kyiv as Russian invasion of Ukraine intensifies", Feb 23 2022. It's available at: https://www.theguardian.com/world/2022/feb/25/ukraine-invasion-explosions-in-kyiv-as-uk-reports-fierce-resistance-across-the-nation
تاريخ الاسترجاع:١٠-٨-٢٠٢٢

[3] Eu Observer; "Massive' EU sanctions to target Putin's war chest", Feb 24 2022. It's available at: https://euobserver.com/world/154423
تاريخ الاسترجاع:١٢-٨-٢٠٢٢.

[٤] الأمم المتحدة: اخبار الأمم المتحدة، ٢ آذار ٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332
تاريخ الاسترجاع:١٤-٨-٢٠٢٢.

[٥] القرار رقم (٢٦٢٣) تاريخ:٢٧/٢/ ٢٠٢٢.

في٢٠٢٢/٥/٧بيانه الأول حول النزاع وأعرب عن قلقه تجاهه. وقد أدان قرار مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في تاريخ:٢٠٢٢/٣/٤ العدوان الروسي على أوكرانيا وأدان انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ودعا الى انسحاب سريع، وأمر بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق من ثلاثة خبراء دوليين [١].

وقد صدر قرار الاتحاد الأوروبي في٢٠٢٢/٣/٤ الذي يقضي بتوفير الحماية المؤقتة للاجئين الفارين من أوكرانيا والحماية المؤقتة لمواطنيها كدولة ثالثة والذين لا يستطيعون العودة لبلادهم بسبب الحرب [٢] وفي ٢٠٢٢/٥/١٤ أعلن وزراء خارجية مجموعة السبع، ان دول المجموعة لن تعترف بأي تعديلات في حدود أوكرانيا، تحاول روسيا فرضها بالقوة [٣].

وقد الحق الغزو الروسي لأوكرانيا خسائر فادحة في الطرفين، فروسيا تعرضت لخسائر بشرية وخسائر سياسية تمثلت في تضرر علاقاتها بالمجتمع الدولي، وخسائر وعقوبات اقتصادية. وقد لحقت بأوكرانيا خسائر بشرية وتضخم الاقتصاد الاوكراني، وتم عرقلة حركة النقل البحري، وتضررت القدرة الإنتاجية لديها. اما أوروبا فقد تباطئ النمو الاقتصادي فيها، وتناقص حجم التبادل التجاري، وتأثرت الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا، وتأثرت قطاعات الطيران والسياحة والطاقة والغذاء، إضافة الى ازمة اللاجئين الفارين من أوكرانيا.

وفي الشرق الأوسط فقد تنامى الشعور في دول المنطقة بتراجع السياسة الامريكية، كما أن الحرب الروسية الأوكرانية ستعمق تراخي أمريكا في متابعة شؤون الشرق الأوسط وتقلص اهتمامها بها في الفترة

---

[١] الأمم المتحدة: اخبار الأمم المتحدة، ٤ آذار ٢٠٢٢، متاح على الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095532.
تاريخ الاسترجاع:١٥-٨-٢٠٢٢.

[٢] الأمم المتحدة: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، متاح على الرابط:
https://www.unhcr.org/ar/news/press/2022/3/622220634.html.
تاريخ الاسترجاع:١٧-٨-٢٠٢٢.

[٣] Euro News; May 14, 2022, It's available at:
https://arabic.euronews.com/2022/05/14/g7-will-never-recognized-border-changes-imposedd-by-russia
تاريخ الاسترجاع:١٨-٨-٢٠٢٢.

المقبلة [١] كما واجهت روسيا تحدّي التوفيق بين تناقضات علاقاتها في المنطقة، وما تمليه المصالح الإيرانية والإسرائيلية فيها من تناقضات في العلاقات الروسية [٢].

ويلاحظ أن التغيّرات في العلاقات الدوليّة قد بدأت في الظهور، وظهرت الصين والهند وتركيا وإيران والبرازيل ودول أخرى متوسطة الحجم كمقدمة لنظام دولي جديد متعدد الأقطاب.

فالعالم بدأ يتخلص من أحادية القطب في إدارة علاقاته الدولية، والدليل على ذلك وجود الصين الفاعل في خارطة التأثير الدولي، وتحالفها مع روسيا للحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وهذا ما يعيد العالم الى النزاعات المسلحة، وبصورة أوسع نطاقا من تلك التي سادت بعد سنة ١٩٩٠ وحتى سنة ٢٠٢٠ وذلك بدخول روسيا في حرب مع أوكرانيا التي تدعمها الولايات المتحدة وأوروبا.

أما عن علاقة روسيا بالصين، فبالرغم من انحياز روسيا للصين بسبب خوفها من الولايات المتحدة، فلا يوجد ما يمنع انحيازها المعاكس للولايات المتحدة نظرا لتزايد قوة الصين ومخاوف روسيا منها. اما إذا بقيت روسيا في علاقات ودية مع الصين فسيكون من السهل ادماج روسيا في النظام المحدود الذي تتزعمه الصين، وقد تبقى الصين دون اصطفاف الى جانب أي من الفريقين لتحقق مكاسبها في طريق بناء قوتها القطبية، ويرىميرشايمر أن الوضع المستقبلي قد يشبه الوضع في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى، فقد يكون هناك تفاعل اقتصادي شديد بين تلك الدول [٣].

والذي نلاحظه، أن الحرب الروسية الأوكرانية، قد اثبتت عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار حاسم بشأن الحرب، فمجلس الأمن يواجه تحديات حقيقية في ميدان الأمن والسلم الدولي. فقد كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن عجز في النظام الدوليّ القائم، فاستخدام روسيا لسلطة النقض يعيق أي قرار بشأن وقف الحرب، ولا يمكن لمجلس الأمن تجاوز هذه التحديات الا بتعديل المادة (٢٧) من ميثاق الأمم

---

(1) *The Wall Street Journal;* U.S. Diplomatic Push for Ukraine Falters in a Middle East Influenced by Russia, March 3, 2022, It's available at: https://www.wsj.com/articles/u-s-diplomatic-push-for-ukraine-falters- in-a-middle-east-influenced-by-russia-11646214130
تاريخ الاسترجاع:٢٠-٨-٢٠٢٢.

(2) The New York Times newspaper; As Israel's Dependence on US Shrinks, So Does US Leverage, May 24, 2021, It's available at: https://www.nytimes.com/2021/05/24/world/middleeast/Israel-American-support.html
تاريخ الاسترجاع:٢٤-٨-٢٠٢٢.

(3) John J Mearsheimer; Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order, International Security, Vol. 43, no. 4, Spring 2019, 48-49

المتحدة المتعلقة بسلطة النقض والتي تفرض تصويت الأعضاء الدائمين جميعا بالموافقة على اتخاذ القرار. كما أنه يلاحظ ومن ناحية ثانية ضعف عمليات الوساطة في الميدان بين طرفي النزاع.

المطلب الثالث / ظاهرة النزاعات الإثنية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

الإثنية (Ethnicity) كلمة مشتقة من اليونانية (Ethnos)، وهي ترمز إلى الشعوب التي لم تتبنَّ النظام السياسيّ و الاجتماعي للدولة التي تعيش على أراضيها، والإثني عند قدامى اليونانيين هو ذلك الشخص غير المسيحي، أي الذي لا تنطبق عليه تعاليم وعادات الكنسية، والإثنية:" جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات وأهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين واللغة لأنهما تكفلان تواصلاً أمثل بين أعضاء الإثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيّين فعلا، ولا تشاطرهما فيهما جماعات اجتماعية أخرى"[١]، ويعرّف (جوزيف مازيني) الإثنية بأنها: "انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعهم تاريخ مشترك ولغة واحدة في أرض هذا الوطن"[٢].

وتُعدّ الإثنية من أكثر المفاهيم تعقيداً في النظام الدوليّ، وفي مستهل القرن الحادي والعشرين أصبحت الإثنية تحتل مكانة ملفتة للاهتمام وهي المكانة التي كانت تحتلها القومية في مطلع القرن العشرين. ويرتبط مصطلح الإثنية بالجماعة. والجماعة الإثنية، هي جماعة تتمايز عن غيرها بإحدى السمات الأساسية كالثقافة والعادات والتقاليد ونمط الحياة واللغة والدين، ولها أرض مرتبطة بها تاريخيّاً ولا يشترط أن يكون لها كيان سياسي مستقل على شكل دولة [٣]، وهي خلاف الأمة [٤] التي تعني الانتماء والشعور بالهوية المشتركة والتاريخ واللغة والدين والموقع الجغرافي والتاريخ السياسيّ المشترك. وإن كانت الأمة قد توجد دون هوية سياسية أو توجد دون مكونات لغوية أو ثقافية أو دينية أو مشتركة مثل الهند.

والنزاع الإثني كما يعرّفه ميشيل براون هو: "تنازع بين مجموعتين أو أكثر حول القضايا المهمة المرتبطة بمشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة وإقليميّة، كما أنها نمط منظّم للعنف بين المجموعات يحدده العامل

---

[١] د. جورج قرم: إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، بيروت، ١٩٧٨، العدد ١١، ص ١١.

[٢] أنظر: د. فاروق مصطفى إسماعيل: العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص٤١.

[٣] د. محمد مهدي عاشور: التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢، ص ٧٧.

[4] Roskim & Michael G and others; political science, an introduction, fourth Edition, prentice-hall international, inc,1991, pp28-31

الإثني"[١]، والنزاعات الإثنية ظاهرة قديمة ولكن زادت حدتها مع هيمنة القطب الواحد عالمياً. وتاريخياً فقد شهد العالم حروبا وقفت وراءها النزاعات الإثنية، وقد تعرّض كثير من الأقليات العرقية والدينية لحروب وعمليات إبادة، وفي نهاية القرن العشرين تعرضت الجماعات العرقية والاثنية في كثير من دول العالم لمخاطر وضغوطات من حكوماتها الوطنية، وكانت سبباً في حركات التمرّد الداخليّة. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كان ما يقارب ثلث سكان أفريقيا والشرق الأوسط في مخاطر الصراعات الإثنية [٢]. ولعل مشكلة الصراع الإثني قادت إلى ضرورة إعادة النظر في نمط التفكير في العلاقات بين الدول، لاسيّما أن الديمقراطية الهشّة والنظام السياسيّ الضعيف في الدول النامية لا تحول دون قيام النزاعات المسلّحة داخل الدولة الواحدة [٣].

ولعل أهم مطالب الإثنية هي المطالب السياسيّة المتمثلة في تمثيلها في النظام السياسيّ واحترام هويتها، عن طريق الانفصال والحكم الذاتي والمراكز العامة والاستقلال الإداري، وإعطائها وضعاً خاصّاً في الدولة من الناحيتين الثقافية والاقتصادية [٤]. وكلما زادت مزايا الجماعات الإثنية وفرضت هويتها جنحت إلى التمرّد والانفصال.

---

[١] وارد لدى: د. عائشة بوعيشة: أثر النزاعات الأثنية على التنمية في افريقيا، أطروحة دكتوراة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة، جامعة بانته١، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٢.

[٢] يرى البعض أن العولمة تقف سببا وراء تزايد النزاعات والحروب الاثنية في افريقيا، حيث ادت الى تراجع سلطة الدولة لصالح الجماعات واعطت الأخيرة فرصة القيام بأعمال ليست من اختصاصها بل هي من اختصاص السلطة السياسية في الدولة. انظر: د. كريم رقولي وأحلام وغليسي: النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا: دراسة حالة نيجيريا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠٢٠، العدد ٣، ص٣٥٧.

[٣] لم تسلم أوروبا هي الأخرى من النزاعات الأثنية، ولعل الحركات العرقية في اقليم كيبك، والتي يرد المهتمون في الشأن الكندي اصولها الى ستينيات القرن الماضي، والتي تتراوح اساليبها بين حركات انفصالية تتميز بالعنف وحركات اخرى سلمية خير مثال على ذلك، للمزيد انظر: د. وهبان، أحمد: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص٢٧٢ وما بعدها.

[٤] د. عبد الكريم هشام وعدوم حميدة: تأثير التعددية الأثنية وأزمات الهوية على الاستقرار السياسي في أفريقيا، مجلة قضايا معرفية، ٢٠٢٢، المجلد٢، العدد٢، ص٢٧٩-ص٢٨٠.

ويعتبر الاستياء الشعبي الناتج عن الظلم والاستبداد سبباً في التمرّد، الذي يتحوّل إلى صراع بصبغة طائفية، وذلك تبعاً للأسلوب الذي تتعامل به الحكومة مع الموقف، ويفتح المجال لتدخل المجاميع الارهابية، فقد ساهم العنف المسلح في زيادة حدة الطائفية في الصراع في سوريا [١].

وتُعد القضية الكردية ومعاناة الشعب الكردي على مدى عقود من الزمن مثالاً حاضراً في منطقة الشرق الأوسط، وشاهداً حيّاً على النزاعات الإثنية [٢]. تلك القضية التي تركت أثرها في مفهوم السيادة الوطنية العراقية، وأسهمت في اضعاف النسيج الوطني العراقي وتركت تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق. كما أن تلك القضية تثبت ازدواجية تطبيق نصوص ميثاق الامم المتحدة، ففي حين أن حجة أمريكيا هي الدفاع عن الأكراد في العراق، فإنها تهدف إلى التخلص منهم في تركيا.

وقد شهدت المنطقة العربية بوجه عام ومع نهاية١٩٨٩ نزاعاتٍ حادّةً تواترت حدتها منذ عام ٢٠٠٣، فقد شهدت العراق وسوريا وليبيا واليمن والصومال والسودان أعمال عنف وصراعات شديدة توسع نطاقها مع بداية العام ٢٠١١، وهي نزاعات أكثر ضراوة مما كانت عليه إبّان الحرب الباردة [٣]. وهي نزاعاتٌ ذات آثار سلبية على دول الجوار، وأثرت في حياة ورفاه الإنسان والاقتصاد والتنمية والبيئة، وهي نواة لنزاعات مستقبليّة، فالمنطقة العربية لن تتعافى ولن تخرج من إطار النزاع في المدى المنظور ولسنوات طويلة أو ربما لعقود [٤].

والذي نلاحظه هو ضعف عمليات الوساطة في الميدان، عند نشوب نزاع مسلح بين الجماعات المعارضة المسلحة والحكومات. وتدني مستوى أداء المجتمع الدولي ومؤسساته الدولية، في تفعيل عمليات الرصد ونشر انتهاكات حقوق الإنسان، ومظاهر الخروج على قواعد القانون الدولي الانساني. هذا في الوقت الذي فيه، يجب مراعاة مبادئ الانسانية وما يمليه الضمير العام في حال غياب القاعدة القانونية في القانون التعاهدي، نزولا عند شرط "مارتنر" الذي أدرج في ديباجة اتفاقية لاهاي لسنة ١٨٩٩

---

[١] إم روبنسون هيذر وكونابل بن وإي ثيلر ديفيد وجي سكوتِن على: الطائفية في الشرق الأوسط، التداعيات على الولايات المتحدة، مؤسسة Rand، انتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٨، ص٨٢ وما بعدها.

[٢] د. فالح عبد الجبار: إشكالية الوطني والاثني المذهبي في العراق، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، العدد ١، ص ٧٦.

[٣] الأمم المتحدة: الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، كيفية وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية، ٢٠١٩، العدد ٦، ص٢٩- ص٣٠.

[٤] الأمم المتحدة: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، ٢٠١٥، العدد ٤، ص١٩- ص٢٠.

واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ ثم أدرج في صلب البروتوكول الاضافي الاول لسنة ١٩٧٧ والبروتوكول الثاني.

الخاتمة:

تغيّر النظام الدوليّ بانتهاء الحرب الباردة من نظام دوليّ ثنائي القطب إلى نظام دوليّ أحادي القطب، وهذا التغيير في النظام، أدى إلى تغيّر في العلاقات الدوليّة وفي المصالح وفي نظرة القوى الكبرى إلى النزاعات المسلحة. وقد أثر الواقع الدوليّ في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في مفاهيم النزاعات المسلحة وأساليبها وخصائصها وأهدافها، لذا فإننا نخلص إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- إن نظام الثنائية القطبية الدوليّة أكثر استقراراً، وأقل نزاعات من نظام الأحادية القطبية الدوليّة. الذي ساهم في إذكاء النزاعات المسلحة، وتزايد انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وافراغ السيادة من مضمونها.
- لم يفرد ميثاق الأمم المتحدة نصوصا خاصة تعالج النزاعات المسلحة غير الدولية، كما لا توجد معاهدة دولية ملزمة سندا للفصل السادس منه تضع تلك النزاعات تحت سلطان القانون الدولي متى ثبت أنها تهدد الأمن والسلم الدولي، وتنتهك قواعد القانون الدولي الإنساني أو قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، في حين غابت الضمانات الأممية التي تحقق الالزام الكامل بأحكام المحاكم الجنائية الدولية.
- تميل النزاعات المسلحة الجديدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إلى الاستعاضة عن الجيوش النظامية بالجماعات المسلّحة غير النظامية، التي تضم في محاربيها مرتزقة ومجرمين سابقين، وهذا يناهض اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيدِ المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.
- لم يعد التأثير في العلاقات الدوليّة حكراً على الدولة، بل ظهر هناك فاعلون دوليّون جدد ومن غير الدول، ولم يعد التهديد العسكريّ الخارجي مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة. وأصبحت النزاعات المسلّحة سبباً يراد به استدامة الفوضى، وذلك للوصول إلى غاية محددة هي الإثراء عن طريق الحرب والتربّح بوساطتها. وظهرت التكتلات بهدف الحد من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.
- أدّى النظام الدوليّ الجديد، إلى بروز أشكال جديدة وفتّاكة من النزاعات الدوليّة. وساهم في انهيار القدرات الذاتية للدول العربية والإسلامية وتنامت بعض قوى دول الجوار كإيران والكيان الصهيوني.

وظهر مفهوم الإرهاب في ظل النظام الدوليّ الجديد، وأصبح هناك خلطٌ واضحٌ ومتعمّدٌ بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى كالمقاومة والدفاع الشرعي.

- إذا ما تم استثناء الصراع الروسي الأوكراني، فقد انحسرت النزاعات الدوليّة ذات الطابع الدوليّ الخالص، وازدادت النزاعات الداخليّة نتيجة للتحولات التي شهدها العالم، ونتيجة للتغيّر في النظام الدوليّ. وبرزت الإثنية كسبب في النزاعات الداخليّة، وكانت سبباً لعدم الاستقرار في العديد من الدول بسبب رغبة تلك الجماعات الإثنية في إثبات وتحقيق هويتها من خلال تمثيلها في السلطات العامة في الدولة، أو الحصول على مكاسب تعويضية عوضاً عن المكاسب السياسيّة.
- لم تَحُل الديمقراطية الهشّة، والأنظمة السياسيّة الضعيفة في الدول النامية، دون قيام النزاعات المسلّحة الداخليّة.
- بدأت التغيرات في العلاقات الدولية في الظهور، وظهرت قوى جديدة كمقدمة لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

التوصيات:

- نأمل تعديل ميثاق الأمم المتحدة وتضمينه النصوص التي تعالج النزاعات المسلحة غير الدولية، وتكفل احترام حقوق الانسان والالتزام بمبادئ القانون الدولي الانساني.
- نأمل تفعيل دور مجلس الأمن، بتعديل المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بسلطة النقض، والتي تفرض تصويت الأعضاء الدائمين جميعا بالموافقة على اتخاذ القرار، لأن استخدام الدولة المتورطة في الحرب، لسلطتها في النقض يعيق أي قرار بشأن وقف الحرب.
- نهيب بالدول توخّي الحيطة واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة، التي تحول دون استخدام أراضيها أو تجنيد رعاياها كمرتزقة، تستهدف نشاطاتهم النيل من سلامة إقليم الدولة، أو الاطاحة بالنظام السياسي، أو انتهاك حقوق الانسان، أو تقويض الحق في تقرير المصير.
- نهيب بالدول بسط هيمنتها على المنظمات غير الحكومية، وشبكات الإجرام والجماعات العرقية والدينية، والجماعات الإرهابية في أوقات السلم، وفرض سلطتها وتنمية قدرات مؤسساتها، أثناء النزاعات المسلحة الداخلية لاحترام مبادئ القانون الدولي، والحد من انتهاكات مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.
- نهيب بالأمم المتحدة تفعيل عمليات الوساطة في الميدان، عند نشوب نزاع مسلح، والاحاطة بطبيعة وتنظيم الفاعلين غير الدوليين، والحفاظ على مبدأ عدم التحيز.

المصادر:

أولا: الكتب.

١. ابن منظور: لسان العرب، مادة "عنف " ج ٩، دار أحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢. أليكس كالينيكوس: الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، (د. ت).

٣. إم روبنسون هيذر وآخرون: الطائفية في الشرق الأوسط، التداعيات على الولايات المتحدة، مؤسسة Rand، انتا مونيكا، كاليفورنيا، ٢٠١٨.

٤. الأمم المتحدة: اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، ٢٠١٥.

٥. الأمم المتحدة، الاتجاهات السائدة أثناء النزاعات وتداعياتها، كيفية وضع إطار لتقييم المخاطر في المنطقة العربية، ٢٠١٩.

٦. إيفان غراهام ونوينهام جيفري: قاموس بنغوين للعلاقات الدوليّة، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط١، بنغوين للنشر، دبي، ٢٠١٤.

٧. د. ابراهيم فريحات وآخرون: العرب والولايات المتحدة الامريكية، المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧.

٨. د. أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١.

٩. د. انور محمد فرج: نظرية الواقعية في العلاقات الدوليّة، ط١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.

١٠. د. جمال سند السويدي: افاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام الدوليّ الجديد، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٤.

١١. د. رياض عزيز هادي: العالم الثالث والنظام الدوليّ الجديد في النظام الدوليّ الجديد، أراء ومواقف، (د. ط)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.

١٢. د. صادق محروس: المنظمات الدوليّة والتطورات الراهنة في النظام الدوليّ، مجلة السياسة الدوليّة، القاهرة، ١٩٩٢، العدد ١٢٢.

١٣. د. عبد القادر محمد فهمي: الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، ط١، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٩.

١٤. د. عبد المنعم سعيد: العرب ومستقبل النظام الدوليّ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

١٥. د. عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، (د. ط)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

١٦. د. عيسى بيرم، حقوق الإنسان والحريات العامة مقارنة بين النص والواقع، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.

١٧. د. غيوم اكزافيه: العلاقات الدوليّة، ترجمة قاسم المقداد، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠١.

١٨. د. محمد سيف حيدر: نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسة الامريكية في ظل النظام الدوليّ الجديد،، ط١ مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة– ابو ظبي،٢٠٠٧.

١٩. د. محمد مهدي عاشور: التعددية الإثنية، إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، ط١، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

٢٠. د. محمد وائل القيسي: الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد عام ٢٠٠٨، ادارة باراك أوباما أنموذجا، (د. ط)، دار العبيكان، الرياض، ٢٠١٦.

٢١. د. محمود سيد احمد: دراسات في فلسفة كانط السياسية، (د. ط)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،١٩٩١.

٢٢. د. ملحم قربان: الواقعية السياسية، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١.

٢٣. د. ناصيف يوسف حتى: النظرية في العلاقات الدوليّة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥، ط١، ص ٤٨. د. فاروق مصطفى إسماعيل: العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية، دراسة في التكيف والتمثيل الثقافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥، ص٤١.

٢٤. د. نبيل فاروق: انت جيّش عدوك، حروب الجيل الرابع، (د. ط)، دار النهضة، مصر، ٢٠١٥.

٢٥. د. ولد الصديق ميلود وآخرين: مكافحة الارهاب بين مشكلة المفهوم واختلاف المعايير عند التطبيق، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٨.

٢٦. روبرت جيه ماكمان: الحرب الباردة، مقدمة قصيرة جدا، ترجمة محمد فتحي خضر، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ٢٠١٤.

٢٧. ريتر لوسيا وآخرون: المكون الأخلاقي للنزاع الذي يغطي مجالات متداخلة، مؤسسة Rand Europe، سانتا مونيكا، وكاليفورنيا وكامبريدج، المملكة المتحدة، ٢٠١٦.

٢٨. ريتشارد نيكسون: أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، ط١، مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٢.

٢٩. مجمع اللغة العربية: معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٠. هارفي ديفيد: الليبرالية الجديدة، موجز تاريخي، مترجم للعربية، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨.

31. Dan Smith; Trends and causes of ethnic conflicts, 2000.
32. John J Mearsheimer; Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order, International Security, Vol. 43, no. 4, Spring 2019.
33. Kristian Skrede Kleitsch; International Dimensions of Civil War, Paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association in New Orleans, LA; March 2002.
34. Morton Kaplan, System and Process in International Relation, New York, John Wiles, Sons Inc.1912.
35. Roskim & Michael G and others; political science, an introduction, fourth Edition, prentice-hall international, inc,1991.
36. Samuel P. Huntington; The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, United States, 1996.
37. Ted Galen Carpenter; The New World Disorder, Foreign Policy, Fall, 1991.

ثانيا: الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة:

١. جورج قرم: إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني، مجلة دراسات عربية، بيروت، ١٩٧٨، العدد ١١، ص ١١.

٢. د. حسين عبد الزهرة الشيخ و د. حسين هادي صالح: مصادر العنف في الفكر الاسلامي وموقف الفكر الحداثي العربي منه، مجلة حوليات آداب عين شمس، ٢٠١٨، ع٤٦.
٣. د. حمدي عبد الرحمن حسن: الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا: الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، مجلة قراءات إفريقية، ٢٠٠٤، العدد ١، ص٣.
٤. د. سيد إسماعيل عزت: سيكولوجيا التطرف والإرهاب، حوليات كلية الآداب، الحولية١٦، جامعة الكويت، ١٩٩٦.
٥. د.عاهد مسلم المشاقبة ود. صايل فلاح مقداد: النظام الدوليّ الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة– الصين انموذجا –١٩٩١–٢٠١٦، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨، المجلد٤٥، العدد٢.
٦. د. عائشة بوعيشة: أثر النزاعات الأثنية على التنمية في افريقيا، أطروحة دكتوراة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليّة، جامعة بانته١، الجزائر، ٢٠١٨.
٧. د. عبد القادر محمد فهمي: النظام السياسي الدولي، دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٩٥
٨. د. عبد الكريم هشام وعدوم حميدة: تأثير التعددية الأثنية وأزمات الهوية على الاستقرار السياسي في أفريقيا، مجلة قضايا معرفية، ٢٠٢٢، المجلد٢، العدد٢.
٩. د. علاء عبد الحفيظ: تأثير الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدوليّ في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، العددان٤٧ و٤٨.
١٠. د. فالح عبد الجبار: إشكالية الوطني والاثني المذهبي في العراق، مجلة إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، العدد ١.
١١. د. كريم رقولي وأحلام وغليسي: النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا: دراسة حالة نيجيريا، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠٢٠، العدد ٣.

ثالثا: المواثيق والقرارات الدولية:

١. اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة تجنيد واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة لسنة ١٩٩٧.
٢. بيان قمة المجموعة الأوربية في ١٥ فبراير ١٩٩٥.
٣. قرار الاتحاد الأوروبي في تاريخ: ٢٠٢٢/٣/٤.

٤. قرار المفوضية الأوربية في بتاريخ:٢ /٢٠٢٢/٣.
٥. قرار مجلس الامن الدولي بشأن الصومال رقم (٩٢/٧٩٤) تاريخ:١٩٩٢/١٢/٣.
٦. قرار مجلس الامن الدولي بشأن العراق رقم(٢٠٠٢/١٤٤١)، تاريخ:٢٠٠٢/١٠/٨.
٧. قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٦٢٣) تاريخ:٢/٢٧/ ٢٠٢٢.
٨. قرار مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة في تاريخ:٢٠٢٢/٣/٤.
٩. ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥.

رابعا: المصادر من الشبكة المعلوماتية الدولية- الانترنت:

١. أكاديمية دي دبليو: حلف الناتو.. لماذا تم تأسيسه وكيف توسع في شرق أوروبا؟ ١٣/شباط/٢٠٢٢، الرابط: https://p.dw.com/p/46kVK
٢. الأمم المتحدة: اخبار الأمم المتحدة، الرابط:
https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095532
٣. د. سعاد خيري: خصخصة الحرب والاحتلال بواسطة الشركات الأمنية آخر أدوار الرأسمالية المحتضرة لإطالة عمرها، الحوار المتمدن، ٢٠١٠، العدد٢٨٧٩، الرابط:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=198061
٤. صلاح الدين أبو بكر الزيداني: الحرب الهجينة، ثورة المفاهيم الاستراتيجية، مجلة المسلح،١١ يناير ٢٠١٤، الرابط:
http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/375-vol-40-48
٥. الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الرابط:
https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar
6. The Telegraph; Nataliya Vasilyeva; Russians accuse Ukrainians of genocide as they pave way for potential invasion, Feb 23 2022. It's available at:

7. https://www.telegraph.co.uk/world-news/2022/02/19/russians-accuse-ukrainians-genocide-propaganda-blitz/
8. The Guardian; " Fighting reaches Kyiv as Russian invasion of Ukraine intensifies", Feb 23 2022. It's available at: https://www.theguardian.com/world/2022/feb/25/ukraine-invasion-explosions-in-kyiv-as-uk-reports-fierce-resistance-across-the-nation
9. Eu Observer; "Massive' EU sanctions to target Putin's war chest", Feb 24 2022. It's available at: https://euobserver.com/world/154423
10. The Wall Street Journal; U.S. Diplomatic Push for Ukraine Falters in a Middle East Influenced by Russia, March 3, 2022, It's available at: https://www.wsj.com/articles/u-s-diplomatic-push-for-ukraine-falters- in-a-middle-east-influenced-by-russia-11646214130
11. The New York Times newspaper; As Israel's Dependence on US Shrinks, So Does US Leverage, May 24, 2021, It's available at; https://www.nytimes.com/2021/05/24/world/middleeast/Israel-American-support.html
12. United Nations, Security Council; Distr. GENERAL, S/1994/674 27 May 1994. It is available at; https://www.icty.org/x/file/About/OTP/un_commission_of_experts_report1994_en.pdf
13. Euro News; May 14, 2022, It's available at; https://arabic.euronews.com/2022/05/14/g7-will-never-recognized-border-changes-imposedd-by-russia

Sources:

First: books.

1. Ibn Manzoor: The Lisan of the Arabs, Article “Violence,” Part 9, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, 1405 AH.
2. Alex Callinicos: The Grand Strategy of the American Empire, Center for Socialist Studies, Egypt, (Dr. T).
3. M. Robinson, Heather et al.: Sectarianism in the Middle East, Implications for the United States, The Rand Corporation, Anta Monica, Calif., 2018.
4. The United Nations: trends and repercussions during conflicts, protracted conflicts and their impact on development in the Arab region, 2015.
5. The United Nations, Trends during conflicts and their repercussions, How to develop a risk assessment framework in the Arab region, 2019.
6. Evan Graham and Newnham Jeffrey: Penguin Dictionary of International Relations, translated by the Gulf Research Center, 1st edition, Penguin Publishing, Dubai, 2014.
7. d. Ibrahim Freihat and Others: Arabs and the United States of America, Interests, Fears and Concerns in a Changing Environment, 1st Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2017.
8. d. Ahmed Wahban: Ethnic Conflicts and the Stability of the Contemporary World: A Study of Ethnic Minorities, Groups and Movements, New University Publishing House, Alexandria, 2001.
9. d. Anwar Muhammad Faraj: The Theory of Realism in International Relations, 1st edition, Kurdistan Center for Strategic Studies, Sulaymaniyah, 2007.
10. d. Jamal Sanad Al Suwaidi: Horizons of the American Age, Sovereignty and Influence in the New International Order, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2014.

11. d. Riyad Aziz Hadi: The Third World and the New International Order in the New International Order, Opinions and Positions, (Dr. I), House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1992.
12. d. Sadiq Mahrous: International Organizations and Current Developments in the International System, International Policy Journal, Cairo, 1992, No. 122.
13. d. Abdul Qadir Muhammad Fahmy: The Political and Strategic Thought of the United States of America, A Study of Ideas, Beliefs, and Means of Imperial Building, 1st edition, Dar Al-Shorouk, Amman, 2009.
14. d. Abdel Moneim Saeed: The Arabs and the Future of the International System, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1987.
15. d. Abd al-Wahhab al-Kayyali: The Political Encyclopedia, (Dr. I), The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1983.
16. d. Issa Bayram, Human Rights and Public Freedoms, A Comparison between Text and Reality, Dar Al-Manhal Lebanese, Beirut, 2011.
17. d. Clouds Xavier: International Relations, translated by Qassem Al-Miqdad, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 2001.
18. d. Muhammad Saif Haidar: The theory of the end of history and its position within the framework of American policy directions in light of the new international order, 1st edition, Emirates Center for Research and Strategic Studies, United Arab Emirates - Abu Dhabi, 2007.
19. d. Muhammed Mahdi Ashour: Ethnic pluralism, Conflict Management and Settlement Strategies, 1st edition, Scientific Center for Political Studies, 2002.
20. d. Muhammad Wael al-Qaisi: American strategic performance after 2008, the Barack Obama administration as a model, (Dr. I), Obeikan House, Riyadh, 2016.
21. d. Mahmoud Sayed Ahmed: Studies in Kant's Political Philosophy, (Dr. I), House of Culture for Publishing and Distribution, Cairo, 1991.

22. d. Melhem Qurban: Political Realism, 3rd Edition, University Institute for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1981.
23. d. Nassif Youssef Even: Theory in International Relations, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1985, 1st edition, pg. 48. Dr. Farouk Mustafa Ismail: Social Relations between Ethnic Groups, A Study in Cultural Adaptation and Representation, The Egyptian General Book Organization, 1975, p. 41.
24. d. Nabil Farouk: You are the army of your enemy, Fourth Generation Wars, (Dr. I), Dar Al-Nahda, Egypt, 2015.
25. d. Weld Al-Seddik Miloud and others: Combating terrorism between the problem of the concept and the difference in standards when applying, 1st Edition, Academic Book Center, Amman, 2018.
26. Robert J. McMahon: The Cold War, a very short introduction, translated by Muhammad Fathi Khader, 1st edition, Hindawi Foundation for Education and Culture, Egypt, 2014.
27. Ritter Lucia et al.: The Ethical Component of Conflict Covering Intersecting Domains, Rand Europe, Santa Monica, CA and Cambridge, UK, 2016.
28. Richard Nixon: America and the Historical Opportunity, translated by Dr. Muhammad Zakaria Ismail, 1st edition, Bissan Bookshop, Beirut, 1992.
29. The Arabic Language Academy: Lexicon of Law, General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo, 1999.
30. Harvey David: The New Liberalism, a historical brief, translated into Arabic, translated by Mujab Al-Imam, Obeikan Library, 2008.
31. Dan Smith; Trends and causes of ethnic conflicts, 2000.
32. John J Mearsheimer; Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order, International Security, Vol. 43, no. 4, Spring 2019.
33. Kristian Skrede Kleitsch; International Dimensions of Civil War, Paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association in New Orleans, LA; March 2002.

34. Morton Kaplan, System and Process in International Relations, New York, John Wiles, Sons Inc. 1912.

35. Roskim & Michael G and others; political science, an introduction, Fourth Edition, Prentice-Hall International, Inc., 1991.

36. Samuel P. Huntington; The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, Simon & Schuster, United States, 1996.

37. Ted Galen Carpenter; The New World Disorder, Foreign Policy, Fall, 1991.

Second: Theses and published research:

1. George Corm: The Production of Ideology and Identity Conflicts in Lebanese Society, Arab Studies Journal, Beirut, 1978, Issue 11, p. 11.

2. d. Hussein Abdul Zahra Sheikh and d. Hussein Hadi Saleh: Sources of Violence in Islamic Thought and the Arab Modernist Thought's Position on It, Annals of Ain Shams Literature, 2018, p. 46.

3. d. Hamdi Abdel Rahman Hassan: Ethnic and Political Conflicts in Africa: Causes and Wa Patterns and Prospects for the Future, African Readings Magazine, 2004, Issue 1, p. 3.

4. d. Syed Ismail Ezzat: The Psychology of Extremism and Terrorism, Annals of the College of Arts, Yearbook 16, Kuwait University, 1996.

5. Dr. Ahed Muslim Al-Mashaqbeh and Dr. Sayel Falah Mekdad: The new international order in light of the emergence of rising powers - China as a model - 1991-2016, Humanities and Social Sciences Studies, 2018, Volume 45, Number 2.

6. d. Aisha Bouaisha: The Impact of Ethnic Conflicts on Development in Africa, PhD thesis, Department of Political Science and International Relations, University of Bantah 1, Algeria, 2018.

7. d. Abdul Qadir Muhammad Fahmy: The International Political System, A Study of Origins, Theory and Contemporary Characteristics, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1995

8. d. Abdel Karim Hisham and Doum Hamida: The Impact of Ethnic Pluralism and Identity Crises on Political Stability in Africa, Knowledge Issues Journal, 2022, Volume 2, Issue 2.
9. d. Alaa Abdel Hafeez: The Impact of the Russian and Chinese Rise on the Structure of the International System in the Framework of the Power Transformation Theory, Arab Journal of Political Science, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2015, Issues 47 and 48.
10. d. Faleh Abdel-Jabbar: The Problem of the National and the Ethnic-Sectarian in Iraq, Addayat Journal, The Arab Journal of Sociology, Center for Arab Unity Studies, 2008, Issue 1.
11. d. Karim Rjoli, Ahlam and Ghalisi: Ethnic Conflicts and the Problematic of State Building in Africa: A Case Study of Nigeria, Journal of Human and Social Sciences, 2020, Issue 3.

Third: International charters and resolutions:

1. The United Nations Convention against the Recruitment, Use, Financing and Training of Mercenaries of 1997.
2. Statement of the European Community Summit of February 15, 1995.
3. The decision of the European Union on: 4/3/2022.
4. The decision of the European Commission on: 2/3/2022.
5. UN Security Council Resolution on Somalia No. (92/794) dated: 3/12/1992.
6. UN Security Council Resolution on Iraq No. (1441/2002), date: 8/10/2002.
7. UN Security Council Resolution No. (2623) dated: 27/2/2022.
8. Resolution of the United Nations Human Rights Council on: 4/3/2022.
9. The Charter of the United Nations of 1945.

Fourth: Sources from the international information network - the Internet:

1. DW Academy: NATO.. Why was it established and how did it expand in Eastern Europe? 13/February/2022, link: https://p.dw.com/p/46kVK
2. United Nations: United Nations News, link: https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095532

3. d. Suad Khairy: The privatization of war and occupation by security companies is the last role of dying capitalism to prolong its life, Al-Hiwar Al-Motaddin, 2010, Issue 2879, link:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=198061
4. Salah al-Din Abu Bakr al-Zaidani: Hybrid War, Revolution of Strategic Concepts, Al Musalh Magazine, January 11, 2014, link:
http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/375-vol-40-48
5. International Atomic Energy Agency, link:
https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar
6. The Telegraph; Natalia Vasilyeva; Russians accuse Ukrainians of genocide as they pave way for potential invasion, Feb 23 2022. It's available at:
7. https://www.telegraph.co.uk/world-news/2022/02/19/russians-accuse-ukrainians-genocide-propaganda-blitz/
8. The Guardian; “Fighting reaches Kyiv as Russian invasion of Ukraine intensifies”, Feb 23 2022. It's available at:
https://www.theguardian.com/world/2022/feb/25/ukraine-invasion-explosions-in-kyiv-as-uk-reports-fierce-resistance-across-the-nation
9. EU Observer; "Massive EU sanctions to target Putin's war chest", Feb 24 2022. It's available at: https://euobserver.com/world/154423
10. The Wall Street Journal; U.S.A. Diplomatic Push for Ukraine Filters in a Middle East Influenced by Russia, March 3, 2022, It's available at:
https://www.wsj.com/articles/u-s-diplomatic-push-for-ukraine-falters- in-a-middle-east-influenced-by-russia-11646214130
11. The New York Times newspaper; As Israel's Dependence on US Shrinks, So Does US Leverage, May 24, 2021, It's available at;
https://www.nytimes.com/2021/05/24/world/middleeast/Israel-American-support.html
12. United Nations, Security Council; Distr. GENERAL, S/1994/674 27 May 1994. It is available at;

https://www.icty.org/x/file/About/OTP/un_commission_of_experts_report1994_en.pdf

13. Euronews; May 14, 2022, it's available at; https://arabic.euronews.com/2022/05/14/g7-will-never-recognized-border-changes-imposed-by-russia.